محضر الجلسة رقم 298

التاريخ: الأربعاء 22 محرم 1448هـ (8 يوليو 2026م).
الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة والأربعين صباحا.
جدول الأعمال: الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال "**مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها**".

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أيها السيدات والسادة الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أنه "تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها".

وعملا بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المواد من 103 إلى 316 منه؛

وبناء على مداولات مكتب المستشارين ذات الصلة، وعلى مداولة ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 يونيو 2026؛

وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، على السيدات والسادة أعضاء المجلس، وإحالته إلى الحكومة وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس؛

يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة، لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال "**مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها**".

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل إلى كل مكونات المجلس التي ساهمت بإنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة، لا سيما السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية، والسيدات والسادة أعضاء المجموعة الموقرة ومن خلالهم الطاقم الإداري والخبراء الذين واكبوا أشغالها بالجدية المطلوبة والكفاءة المنشودة، وذلك طيلة مسار عملها.

والشكر موصول كذلك، إلى كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات التي تجاوبت مع مجموعة العمل الموضوعاتية.

وقبل أن نمر للمناقشة، التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية حددت في 172 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء، وذلك كالتالي:

- كلمة كل من رئيس ومقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية؛
- ثم تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛
- وتعقبها تدخلات أعضاء الحكومة المحترمين؛
- ثم تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية، والحكومة عند الاقتضاء.

والآن أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية في حدود 5 دقائق، طبقا للمادة 315 من النظام الداخلي للمجلس لتوضيح برنامج ومنهجية عمل المجموعة.

تفضلوا السيد الرئيس، السي ميلود معصيد.

المستشار السيد ميلود معصيد، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم أمام مجلسنا الموقر لتقديم التقرير النهائي لمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها".

واسمحوا لي في البداية أن أعبر عن عميق الشكر للسيد رئيس مجلس المستشارين على دعمه المتواصل والمحفز لجميع أجهزة المجلس، ومواكبته المباشرة التي لمسناها على طول فترة عملنا داخل المجموعة.

لقد انبثقت مجموعة العمل عن قناعة جماعية راسخة لدى السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين بكون التغيرات المناخية لم تعد قضية بيئية محدودة، بل تحولت إلى قضية دولية ووطنية متعددة الأبعاد، ترتبط بالأمن المائي والسيادة الغذائية والتنمية المجالية والعدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في هذا الباب.

إذ جعل جلالته من الشأن المناخي أحد مداخل تحديث وتوجيه

السياسات العمومية، وربطه بمبادئ المسؤولية والتضامن والإنصاف والانتقال الطاقي والحكامة الترابية والانخراط الإفريقي والدولي للمغرب.

وانسجاما مع الوثيقة الدستورية، فقد أضحى تقييم السياسات العمومية من بين أهم المهام المسندة إلى البرلمان، إلى جانب مهمتي التشريع والرقابة، كما ينص على ذلك الفصل 70 من الدستور.

وقد أدركت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة منذ انطلاقتها أن الاشتغال لا يمكن أن يتم إلا بمنهجية تتجاوز السردية التقليدية للتقارير، نحو مقاربة تقوم على الاستماع، والتموقع الميداني، وتفكيك التشابكات المؤسساتية التي تؤطر القرار الاقتصادي والتنموي في بلادنا، واعتبارا لكون بلادنا راكمت تجربة مهمة في مجال الالتزام المناخي، سواء من خلال اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، أو من خلال الانخراط في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، أو بفضل الأوراش المهيكلة الكبرى في مجال الطاقات المتجددة وتدبير الموارد المائية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

غير أن حجم التحديات المطروحة يستدعي يقظة برلمانية مستمرة ورقابة فعالة، وتتبعا دقيقا لتنفيذ البرامج العمومية على المستوى الوطني والترابي.

لأجل ذلك، عملت مجموعة العمل على عقد ستة (6) لقاءات مباشرة مع الفاعلين المركزيين في مجال المناخ والتغيرات المناخية والظواهر المتطرفة الناجمة عنها، حيث استمعت في هذا الإطار إلى كل من المديرية العامة للأرصاد الجوية، ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ووزارة التجهيز والماء، ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.

ووعيا بأهمية المقاربة المقارنة، وأن نجاح أي مهمة يظل رهينا بقدرتها على إنتاج خلاصات دقيقة وتوصيات واقعية انطلاقا من التجارب الفضلى تساهم في ترسيخ حكامة مناخية فعالة، وتدعم توجه المغرب نحو تنمية مستدامة ومنصفة، قادرة على حماية الإنسان والمجال والموارد الطبيعية..

عمدت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة إلى قراءة متقاطعة لأربع تجارب دولية رائدة في هذا المجال، والتي شكلت نواة لاقتراح توصيات عملية قابلة للتنفيذ في السياق المغربي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد مكننا الاشتغال داخل المجموعة من ترسيخ الاعتقاد أن موضوع التغيرات المناخية وضرورة التخطيط لمواجهة آثارها يشكل أولوية الأولويات على اعتبار أنه يهم مستقبل كوكبنا ومستقبل الأجيال القادمة.

وقد شكل عمل المجموعة قيمة مضافة من خلال قدرته على تحويل موضوع التغيرات المناخية من ملف تقني أو قطاعي إلى قضية برلمانية وطنية متقاطعة الالتقائية، تستدعي رؤية مندمجة تقوم على الحكامة والعدالة المجالية والإنصاف الاجتماعي وحماية الحق في بيئة سليمة والماء والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس المحترم،

باقي لي شي شوية، واش تعطيلي شي..

السيد رئيس الجلسة:

كمل السيد الرئيس، نظرا لأهمية التقرير وأهمية الموضوع..

المستشار السيد ميلود معصيد، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إننا واعون أن هذا التقرير لن يقدم الإجابات المنتظرة على كافة الأسئلة المرتبطة بتقييم السياسات العمومية في هذا المجال الحيوي، لكننا نعتبره مساهمة عملت المجموعة من خلالها على تقديم أكبر قدر من عناصر الإجابة بروح المسؤولية، راجين أن يشكل قيمة مضافة ونوعية تعزز الرصيد المتميز الذي راكمه مجلس المستشارين في هذا المجال.

وهنا أود أن أعبّر باسم مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة عن عميق الشكر والامتنان لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والشركاء الاجتماعيين على حفاوة الاستقبال والعناية في التفاعل مع دعوة المجموعة وتقديم المعطيات المطلوبة بسخاء، والمساهمة الجادة في إثراء هذا العمل، وأخص بالذكر:

- السيد وزير الداخلية؛
- السيد وزير التجهيز والماء؛
- السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛
- السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية والمستدامة؛
- السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان؛
- السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- السيد المدير العام للمديرية العامة للأرصاد الجوية.

كما لا يفوتني، في الأخير، أن أخص بالذكر والشكر الفريق الإداري للمجلس، وعلى رأسه السيد الأمين العام للمجلس، والذي واكب أشغال المجموعة خلال كل مراحل العمل لحظة بلحظة بكل تفان ونكران الذات، وهو شكر ممزوج بالافتخار بما يزخر به مجلسنا الموقر من كفاءات إدارية وعلمية تدعونا جميعا للاعتزاز بها وتثمينها كرأسمال لامادي.

شكرا لكم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد المستشار المحترم مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، لعرض ملخص عن تقرير المجموعة الموضوعاتية في حدود 5 دقائق، وتقديم

نتائج التقييم والتوصيات المرفوعة وآليات متابعة تنفيذها.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

عطفا على ما تقدم به السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، أجدد بدوري الشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذه المهمة البرلمانية، بدءا برئاسة المجلس وأمانته العامة والسيدات والسادة المستشارين، والأطر الإدارية والتقنية للمجلس، وكذا القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والشركاء الاجتماعيون الذي لبوا دعوتنا بكل تلقائية وأريحية.

كما نتأسف على عدم تجاوب بعض المؤسسات مع هذه المهمة المرتبطة بتقييم السياسات العمومية والتي تدخل ضمن صميم العمل البرلماني الحديث القائم على منطق التكامل بين المؤسسات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لم يعد التغير المناخي مجرد ظاهرة بيئية أو طبيعية معزولة، بل أصبح تحديا بنيويا يمس مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، ويؤثر في قدرة الدولة والمؤسسات العمومية على ضمان شروط التنمية المستدامة وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين.

لذلك، تندرج إشكالية التغيرات المناخية ضمن القضايا الاستراتيجية الكبرى التي أصبحت تفرض نفسها بإلحاح على السياسات العمومية الوطنية، بالنظر إلى انعكاساتها المباشرة على الأمن المائي والأمن الغذائي والصحة العامة، والتوازنات البيئية والعدالة المجالية واستدامة النموذج التنموي.

وفي هذا السياق، جسدت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، هذا التكليف الدستوري بوعي تام ومسؤولية كاملة، من خلال تبني مقاربة تحليلية موضوعية دقيقة.

وعلاوة على ذلك، عكفت مجموعة العمل على قراءة وتمحيص التقارير الدولية والوطنية الصادرة في مجال التغيرات المناخية وآثارها للوقوف على الأرقام الرسمية وقراءتها وتحليلها لكي يعبر التقرير النهائي عن واقع الحال بشكل موضوعي، بعيدا عن لغة المزايدات أو التجاذبات غير البناءة.

وقد خلصت أعمال المجموعة الموضوعاتية المؤقتة إلى صياغة التقرير الذي نضعه بين أيديكم، والذي ينقسم إلى خمسة أقسام.

فبعد تحديد المرجعيات المؤطرة لعمل المجموعة، وفي مقدمتها الخطب والتوجيهات الملكية السامية التي تشكل بوصلة للعمل العمومي، ودستور المملكة الذي أسس لتحول عميق في وظيفة البرلمان، من خلال تمكينه من آلية تقييم السياسات العمومية، تناول القسم الأول الإطار المفاهيمي المرتبط بالتغيرات المناخية وآثارها.

فيما تطرق القسم الثاني إلى مظاهر وآثار التغيرات المناخية، انطلاقا من المرجعية الدولية في هذا الباب، وأهم مظاهر وتجليات وآثار التغيرات المناخية على البيئة والاقتصاد والمجتمع بصفة عامة.

بعد ذلك توقفنا في القسم الثالث، عند واقع التغير المناخي ببلادنا، حيث سلطنا الضوء على أهم المؤشرات المناخية وموقع المغرب من الالتزامات الدولية وأهم المؤشرات المرتبطة بالمخاطر ولا سيما الكوارث الطبيعية.

بينما شخص القسم الرابع واقع الإطار القانوني والمؤسساتي بالمملكة التي طورت منظومة وطنية لمواجهة التغيرات المناخية، ترتكز على إطار قانوني ومؤسساتي متنوع، وتستند إلى مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج القطاعية التي تهدف إلى إدماج البعد المناخي في السياسات العمومية.

وذلك من خلال استعراض اختصاصات وأدوار مختلف الهيئات الاستشارية المرتبطة بالقضايا البيئية عموما، والتغيرات المناخية على وجه الخصوص، حيث اتضح أن بلادنا تحرص على بناء منظومة مؤسساتية متعددة المستويات تسعى إلى تعزيز التنسيق والتشاور والاستشراف في مجال مواجهة التغيرات المناخية.

غير أن فعالية هذه المنظومة لا تقاس فقط باتساع اختصاصاتها أو بأهمية أدوارها القانونية، بل بمدى قدرتها على التأثير الفعلي في السياسات العمومية وتحويل توصياتها وتوجهاتها الاستراتيجية إلى إجراءات وبرامج قابلة للتنفيذ والتقييم.

ومن ثم، فإن تعزيز الجاهزية المؤسساتية لمواجهة التغيرات المناخية يظل رهينا بتطوير آليات التتبع والتنسيق، وترسيخ ثقافة العمل المشترك بين مختلف المتدخلين، وتدعيم الارتكاز على المعرفة العلمية والخبرة المتخصصة في صنع القرار.

وبذلك، يمكن لهذه المؤسسات أن تضطلع بدور أكثر فاعلية في مواكبة التحولات المناخية المتسارعة، والإسهام في بناء نموذج تنموي أكثر قدرة على التكييف مع المخاطر المناخية وتحقيق الأهداف المستدامة على المدى البعيد.

كما كشفت المقارنة مع التجارب الدولية الرائدة عن مجموعة من المجالات التي يمكن تطويرها لتعزيز جاهزية بلادنا. فمن جهة، أبرز النموذج الفرنسي أهمية الانتقال نحو إدماج أكثر شمولية للبعد المناخي في مختلف السياسات العمومية والوثائق التخطيطية والاستثمارات العمومية.

ومن جهة ثانية، أكدت التجربة الألمانية الحاجة إلى تقوية منظومات التتبع

والتقييم المستقل للسياسات المناخية وتطوير مؤشرات دقيقة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المناخية الوطنية.

فيما أبرزت التجربة اليابانية أهمية ترسيخ ثقافة الوقاية والاستعداد المجتمعي وتطوير أنظمة الإنذار المبكر والتدبير الاستباقي للمخاطر.

أما التجربة البنغلاديشية فأكدت ضرورة منح اهتمام أكبر للفئات والمجالات الأكثر هشاشة، وجعل بناء الصمود المجتمعي أحد المرتكزات الأساسية للعمل المناخي.

وفي القسم الخامس قدمنا في مستوى أول جردا شاملا للوثائق المؤطرة للعمل المناخي الوطني، الأفقية منها والقطاعية، بما يتيح الإحاطة بمختلف مكونات هذه المنظومة وتحديد مرجعياتها وإطارها الزمني وأهدافها الجوهرية.

وتوقفنا في مستوى ثان عند تقييم مستوى الالتقائية والنجاعة داخل هذه المنظومة، من خلال سبعة محاور تحليلية تشمل مدى الانسجام مع الالتزامات الدولية، ودرجة التكامل بين السياسات الأفقية والقطاعية، ومستوى التنسيق المؤسساتي، وفعالية آليات التنفيذ والتمويل والتتبع، والفجوة بين التخطيط والتنزيل الميداني، وحدود الحكامة متعددة المستويات ومستوى تجسيد البعد المناخي في السياسات العمومية.

أما المستوى الثالث، فخصص لتقييم مدى جاهزية المنظومة الوطنية للتعامل مع آثار التغيرات المناخية، بالنظر إلى قدرات التخطيط الاستباقي وأنظمة الإنذار المبكر والمرونة المؤسساتية وإدماج الأبعاد الاجتماعية والمجالية واستهداف الفئات الأكثر هشاشة.

كما قام القسم باستعراض فرص التطوير، وذلك من خلال تجارب مقارنة دولية مختارة، تمثل نماذج رائدة في مجال الجاهزية المناخية، وذلك بهدف استخلاص الدروس والممارسات الفضلى التي من شأنها أن تغني مسار تطوير السياسات العمومية المغربية وترفع من مستوى استجابتها لمتطلبات التحول المناخي.

وفي نهاية التقرير قدمنا أهم الخلاصات التركيبية والتوصيات المستوحاة من هذه القراءة التحليلية، إضافة إلى الأفكار المستقاة، سواء من خلال جلسات الاستماع إلى مختلف الفاعلين، أو من خلال التقارير والمرجعيات الدولية والوطنية.

وفيما يلي أهم التوصيات التي خلصت إليها مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

– مواصلة تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي المرتبط بالمناخ، لا سيما إخراج قانون المناخ، مع العمل على تعزيز آليات التنفيذ والمراقبة والتقييم، وإدماج الاعتبارات المناخية بشكل أكثر صرامة في مختلف المشاريع والاستثمارات العمومية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر انتهى الوقت.

والآن نفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 16 دقيقة.

شكرا السيد المقرر...

تفضل السيد المقرر ياله..

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

هي الخير جا من جهة أخرى السيد الرئيس، ماشي من عندك أنت.

ماكاملاش 3 دقائق، السيد المستشار شكرا.

– جعل الأمن المائي أولوية وطنية من خلال تسريع برامج تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وحماية الفرشات المائية من الاستنزاف، وتحديث شبكات توزيع الماء للحد من التسربات؛

– تشجيع النقل العمومي النظيف، وتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، ودعم الاقتصاد الأخضر والابتكار الصناعي منخفض الكربون؛

– تقوية البحث العلمي الوطني في مجال المناخ، من خلال دعم الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات التقنية المختصة في إنتاج المعطيات المناخية وتحليلها وتعزيز الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث؛

– اعتماد آليات مؤسساتية واضحة للتنسيق بين القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع تحديد دقيق للمسؤوليات، ومؤشرات قابلة للقياس وآليات منتظمة للتتبع والتقييم؛

– تطوير منظومة وطنية للرصد والتقييم المناخي تعتمد على مؤشرات دقيقة وقابلة للقياس، مع إرساء آليات مستقلة للتقييم الدوري تمكن من قياس مستوى التقدم المحرز وتحديد مكامن القصور واقتراح التدابير التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب؛

– اعتماد ميزانية قائمة على المناخ أو الميزانية المستجيبة للمناخ، كمقاربة حديثة في تدبير المالية العمومية، تقوم على إدماج الاعتبارات المناخية في مختلف مراحل إعداد الميزانية وتنفيذها وتتبعها وتقييمها؛

– إرساء آليات دائمة للتحكيم بين قطاعات الماء والطاقة والفلاحة وإعداد التراب من جهة، ومتطلبات الحفاظ على النظم البيئية من جهة أخرى؛

– تقوية قدرات الجماعات الترابية والمؤسسات المحلية في مجالات التخطيط المناخي والتدبير الاستباقي للمخاطر، وتوفير الإمكانيات البشرية والمالية والتقنية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بأدوارها في مجال التكيف وبناء الصمود؛

– إيلاء أهمية خاصة للفئات والمجالات الأكثر هشاشة، من خلال تطوير

برامج موجهة للتكيف الاجتماعي والمجالي، وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية المرتبطة بالمخاطر المناخية، بما يساهم في الحد من الفوارق وتعزيز العدالة المناخية؛

– تطوير البنية التحتية المحلية المقاومة للمخاطر المناخية بتقوية قنوات تصريف مياه الأمطار، وحماية الأودية والمجاري المائية وتهيئة المناطق المعرضة للفيضانات، واعتماد معايير بناء تراعي المخاطر المناخية؛

– إشراك المجتمع المدني والجماعات الترابية في نشر الوعي البيئي داخل الأحياء والقرى والمؤسسات التعليمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الختام، نأمل أن تشكل مختلف التوصيات الواردة في التقرير مداخل عملية من أجل رفع التحديات الوطنية المرتبطة بالتغيرات المناخية ومواجهة آثارها، وأن يشكل التقرير لبنة إضافية في مسار بناء نموذج تنموي منصف، كما دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر المحترم.

والآن أفتح باب المناقشة.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 13 دقيقة.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نتناول الكلمة اليوم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، في إطار مهامنا الدستورية والاختصاصات البرلمانية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية كما تؤطرها الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، وبموجبها تُخصص جلسة سنوية من قبل مجلسنا الموقر لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

وفي هذا الإطار، وهذه الأجواء المتميزة بالانتصارات التي حققها المنتخب الوطني المغربي من انتصارات ترفع راية البلاد بين الأمم وتعزز حس التضحية في سبيل الوطن وقيم العمل والجدية لدى مختلف أجيالنا داخل الوطن وخارجه.

يطيب لنا، في هذه الظرفية، أن نساهم في مناقشة هذا التقرير الهام والنوعي الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية المؤقتة حول "آثار التغيرات المناخية على السياسات العمومية ومدى جاهزية المتدخلين".

وهي مناسبة، نعبر فيها عن تقدير فريقنا للعمل الرصين الذي قام به السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية، وفريق العمل الإداري المكلف بإسنادهم، فقد نجحوا في إنتاج تقرير موضوعاتي بمنهجية علمية صارمة والتزام بأدوات التقييم العلمي لوضعية السياسة العمومية المتعلقة بالتغيرات المناخية، مع تشخيص دقيق لعناصر القوة ومكامن الضعف، وبمنهج استشرافي يقدم قوة اقتراحية قادرة متضمنة لعناصر كفيلة بتحسين تدبير تدخلات الدولة في مجال السياسات العمومية، ولا سيما المناخية، بشكل يجمع بين الخصوصية المغربية والممارسات الفضلى عالميا.

ونؤكد بأن مسألة التغيرات المناخية، كانت دائما في قلب اهتمامات فريقنا، وهو ما تعبر عنه الأسئلة والمداخلات البرلمانية التي قدمها أعضاء الفريق طيلة هذه الولاية التشريعية، فمسألة التغيرات المناخية هي مسألة بنيوية تقع في صلب الأمن الاستراتيجي للمملكة، فهي بالتالي محدد أساسي في ضمان أمننا المائي، وضمان أمننا الغذائي، وضمان أمننا الطاقي، والمحافظة على استقرارنا الاجتماعي.

ونجدد التأكيد في هذه المداخلة على مواقفنا المستمدة من الرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي وضع المغرب في طليعة الدول الملتزمة بمكافحة التغيرات المناخية والتكيف معها، وإدماج البعد البيئي والمستدام في صياغة السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

لقد تمكن التقرير من رصد دقيق للمكتسبات البنيوية التي حققتها بلادنا، والتي تعزز الثقة في قدرة بلادنا وجاهزيتها لمواجهة التغيرات المناخية، فقد كانت بلادنا في مقدمة الدول الملتزمة بالحوار السياسي العالمي حول التغيرات المناخية، وسبق لها استضافة مؤتمر الأطراف (COP22) أبانت المملكة عن قدرتها على الاسهام في تعبئة الالتزام الدولي بسياسة التحكم في التغيرات المناخية والتكيف معها، كما استطاعت بلادنا تحويل هذه الفاعلية على المستوى الدولي إلى واقع وطني من خلال التخطيط الوطني المندمج لاستراتيجية وطنية متكاملة وقابلة للتنفيذ والتقييم.

وفي هذا الإطار، نجحت بلادنا في تطوير منظومة تشريعية متكاملة تؤسس لقوانين البيئة، بما فيها القانون الإطار للتنمية المستدامة وقانون الماء وإصلاح الإطار القانوني للطاقات، واعتماد قانون التقييم البيئي، وغيرها من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تشكل قاعدة صلبة لضمان فعلية البعد المناخي في السياسات العمومية، كما أسس لها الدستور.

لقد تفاءلنا خيرا بما توصل إليه التقرير من رصد توجه متسارع لاعتماد مقاربات تدخلية مندمجة تتجاوز التدخل القطاعي المعزول، وتكرس التقائية

التدخلات وتضع أسس التخطيط الشامل، كما نحتفي بالمؤشرات القوية على مركزية المسألة الاجتماعية والمناخية في التخطيط العمومي، والارتباط الوثيق لدى المدبرين العموميين بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، وهو ما يسهم في توجيه التدخلات والمشاريع إلى المناطق الأكثر هشاشة كالأوساط القروية والمجالات الواحية، والمناطق الجبلية الصعبة الولوج والمجالات الساحلية الهشة.

السيد الرئيس،

لقد لعبت هذه الأغلبية السياسية والحكومية المنبثقة عنها، دورا هاما في ترسيخ هذه المكتسبات الاستراتيجية وتحويلها إلى واقع ملموس، فقد انعكس البرنامج السياسي لمكونات هذه الأغلبية على البرنامج الحكومي، والذي أعطى مكانة مركزية لمسألة التعامل مع الصدمات المناخية وتدبير المخاطر ومواجهتها والتكيف معها.

وتكفينا الإشارة هنا إلى بعض المنجزات الكبرى التي نجحنا في تنزيلها في هذا السياق، فقد رفعت الحكومة وتيرة الاستثمار في قطاع الماء لمواجهة توالي سنوات الجفاف البنيوي، ونجحت في تسريع تنفيذ البرامج الوطنية الخاصة بمشاريع تحلية مياه البحر بهدف تأمين الماء الصالح للشرب ومياه السقي وتخفيف الضغط على السدود والفرشات المائية.

كما نجحت في تدبير إشكالية توزيع الموارد المائية عبر مشروع الطريق السيار للماء لربط الأحواض المائية "سبو-أبي رقراق-أم الربيع" وهي في طريقها لضمان المحافظة على ملايين الأمتار المكعبة في البحر.

كما نستحضر الجهد الكبير الذي بذل في دعم مشاريع السقي الموضعي (بالتنقيط) وعصرنة شبكات الري الفلاحي لترشيد الطلب على الماء وتحديث شبكات التوزيع لمنع التسربات، إنها الإنجازات التي حققتها الحكومة، تنزيلا للرؤية الملكية السامية لمسألة الماء القائمة على الاستثمار في إنتاج الماء وتعبئة الموارد والترشيد في الاستهلاك وتقليص آثار الاجهاد الماء.

السيد الرئيس المحترم،

نستحضر في هذا المقام كذلك، الحصيلة المثمرة لمشاريع تفعيل الاستراتيجية الوطنية الطموحة "غابات المغرب 2020-2030"، التي تقوم على إعادة تشجير الغطاء الغابوي وحمايته من الحرائق، ودعم التنوع البيولوجي الزراعي والإيكولوجي.

فهذا المجهود يساهم في التكيف مع التغيرات المناخية وخاصة تقليص تأثير الجفاف والحد من خطر التصحر، وتحسين مؤشرات التحكم في البصمة الكربونية، ما يسهم كذلك في تحسين ظروف عيش الساكنة المحلية، وتعزيز ارتباطها بالمجال وخاصة في المناطق الجبلية والواحات من خلال خلق فرص شغل أخضر.

إذ نتوقف عند الحصيلة المتميزة التي حققتها الاشتغالات الحكومية على السياسة الطاقية للمملكة وتوجيهات جلالة الملك في هذا المجال، نؤكد أن تسارع الإنجازات تقترب من تحقيق أهداف السياسة الطاقية وضبط المزيج الطاقي الوطني بإدماج الطاقات المتجددة.

فمن المرتقب - حسب عرضكم - أن نتجاوز عتبة 52% من القدرة الكهربائية المنشأة من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

حيث نجحت بلادنا في تسريع وتيرة المشاريع الشمسية والريحية والمائية، واستقطاب استثمارات كبرى لهذا المجال، وخاصة إطلاق عرض المغرب للهيدروجين الأخضر الذي فتح آفاق استثمارية واعدة ووضع بلادنا على خريطة المنصات العالمية الرائدة في هذه الصناعة الرائدة منخفضة الكربون.

نؤكد كذلك على أهمية الإصلاحات التي تم إدخالها على منظومة الصفقات العمومية والتي اعتمدت المعايير المناخية لتحسين الأثر الايكولوجي للطلبات العمومية.

وندعو بالمناسبة، كافة المتدخلين الى الاستثمار في توسيع برامج النجاعة الطاقية في البنايات والإدارات العمومية والوحدات الانتاجية وقطاع النقل عبر تشجيع حلول النقل النظيف والذكي ومواكبة المقاولات الوطنية لتقليص بصمتها الكربونية لتعزيز تنافسيتها الدولية، كما ندعو الى اعتماد جيل جديد من المعايير البيئية في البناء التي تضمن الحفاظ على درجة الحرارة المعتدلة داخل البنايات وتقليص استهلاك الطاقة وتجنب الاعتماد على التكييف الصناعي.

السيد الرئيس،

لقد دأبنا في فريق التجمع الوطني للأحرار على الوضوح والموضوعية في التقييم والقوة الاقتراحية في المبادرة، فتفاعلنا مع التقرير الذي لا يقتصر على الجوانب الإيجابية التي نحتفي بها، بل نتعامل كذلك بالجدية المعهودة في فريقنا مع مختلف الإكراهات البنيوية التي رصدها التقرير، وهي إكراهات تحد من فعالية منظومتنا، وتفرض علينا العمل الجماعي على تجاوزها بكل مسؤولية وشجاعة سياسية.

وفي هذا الإطار، نقف عند التباين الذي يمثل فجوة قائمة بين الانسجام المعياري والانسجام العملي، وندعو للمزيد من الابتكار في السياسات والبرامج العمومية لتحسين قدرة المدبر العمومي على ترجمة المفاهيم المتقدمة التي نتبناها في وثائقنا الاستراتيجية (مثل الانتقال العادل والمرونة المناخية) إلى مؤشرات تنفيذية دقيقة وجداول زمنية ملزمة وموحدة قطاعيا.

كما ندعو إلى تحسين نمط الحكامة المتعلق بالتقائية التدخلات، وإدماج القطاعات التي تكتفي باعتماد منظومة تخطيط وتتبع تمويلا مستقلا، يصعب معها قياس الأثر التراكمي للسياسات العمومية في المجال المناخي، ولا نغفل التأكيد على أهمية التخطيط المتعدد السنوات مع ما يستلزمه من تمكين المتدخلين، وخاصة الجماعات الترابية من الإمكانيات التقنية والمالية والبشرية لتنزيل المخططات المناخية المحلية بشكل ناجع.

السيد الرئيس،

نُصر في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، على تحفيز

القوة الاقتراحية والاسترشاد بالتجارب والممارسات الفضلى عالميا لتحسين أداء السياسات العمومية الوطنية.

وفي هذا الإطار، وبعد دراستنا لتقرير المجموعة الموضوعاتية، نؤكد على اقتراحاتنا المتعلقة بضرورة الارتقاء بأدوات الحكامة والتنسيق إلى إطار حكامة وطني مؤسس وملزم، يتمتع بتأطير قانوني وقوة تنظيمية ومؤسساتية قادرة على إلزام المتدخلين بوحدة الرؤية ونسقية التدخلات العملياتية، كما نؤكد على أهمية الاسناد العلمي ودور الجامعة والمؤسسات البحثية في مواكبة هذه السياسة العمومية، تخطيطا وتنفيذا وتقييما.

نؤكد كذلك، على ضرورة الاستفادة من القوة الاقتراحية للمجتمع المدني، وخاصة المبادرات المتعلقة بربط المؤشرات الكمالية مع المؤشرات المناخية لتكريس تدبير المالية العمومية بمقاربة خضراء، واعتماد التقييم المناخي المتوقع عند إعداد البرامج التنموية والموازناتية.

كما نؤكد على أهمية المقاربة المجالية وتكريس التفكير وطنيا والتدخل محليا، وندعو الى الاستثمار في أدوات تقوية قدرات تدخل الجماعات الترابية ماليا وتقنيا لتقليص الاعتماد المفرط على الإدارة المركزية.

السيد الرئيس،

إن التحدي المناخي ليس مجرد إكراه نتحمله، بل هو نافذة فرص حقيقية لتسريع الانتقال نحو نموذج تنموي مستدام ومبتكر، قادر على خلق ثروة خضراء وفرص شغل مستدامة لشبابنا، والحكومة الحالية بفضل انسجامها ورؤيتها الاقتصادية والاجتماعية الواضحة، برهنت على أنها تملك الشجاعة السياسية لفتح هذه الملفات الهيكلية الكبرى والإنصات لنبض المجال.

وفي الختام، نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار، التزامنا الكامل بمواكبة المجهود الحكومي، والعمل من موقعنا التشريعي والرقابي لتطوير وتجويد السياسات العمومية المرتبطة بالمناخ، داعين إلى التنزيل السريع والمكثف للتوصيات الوجيهة الواردة في هذا التقرير القيم لضمان غد أفضل أكثر أماناً واستدامة للأجيال المغربية القادمة.

كما نؤكد على أهمية إرساء منظومات الرصد والإنذار المبكر والتوعية بالمخاطر وأساليب التصرف في الكوارث، والاستثمار في الاختبارات التجريبية والميدانية وتقوية قدرات التدخل الاستباقي والبعدي، والتمكن من أدوات الاستجابة الآنية للأزمات (فيضانات، حرائق، جفاف حاد...).

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 12 دقيقة.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة سعدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في موضوع "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين"، وهو موضوع يكتسي أهمية استراتيجية بالغة، بالنظر إلى ما يفرضه من تحديات متسارعة تتجاوز الأبعاد البيئية لتطال الأمن المائي والغذائي والطاقي، وتمس بشكل مباشر مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وإذا كانت هذه التحديات تفرض علينا جميعا تعبئة جماعية ورؤية استشرافية قائمة على المعرفة والعلم، فإنها تجعل من تقييم السياسات العمومية في هذا المجال مدخلا أساسيا لتطويرها والرفع من نجاعتها وقدرتها على الاستجابة للتحولات المناخية المتسارعة.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للجنة الموضوعاتية المكلفة بإعداد هذا التقرير، رئاسة وأعضاء، ولكافة الأطر الإدارية التي ساهمت في إنجاز هذه الوثيقة المرجعية القيمة، لما تضمنته من تشخيص علمي دقيق وتوصيات عملية من شأنها الإسهام في تجويد السياسات العمومية ذات الصلة.

كما نتوجه بالشكر إلى رئاسة مجلس المستشارين ومكتبه على حرصها المتواصل على ترسيخ الأدوار الدستورية للمجلس في مجال تقييم السياسات العمومية، بما يعزز مكانته كشريك مؤسساتي فاعل في مواكبة الإصلاحات الوطنية، وإغناء النقاش العمومي حول القضايا الاستراتيجية التي تهم حاضر المملكة ومستقبلها.

السيد الرئيس المحترم،

يشهد العالم، ومعه المملكة المغربية، خلال السنوات الأخيرة، تسارعا غير مسبوق في وتيرة التغيرات المناخية، وما يرافقها من تداعيات متزايدة على الموارد الطبيعية، والأمن المائي، والإنتاج الفلاحي، والاقتصاد الوطني، وصحة المواطنين، الأمر الذي يجعل من تعزيز القدرة على التكيف والوقاية، وبناء سياسات عمومية أكثر مرونة ونجاعة، خيارا استراتيجيا لا يحتمل التأجيل.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود الكبيرة التي تبذلها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي جعلت من المملكة فاعلا دوليا وازنا في مجال المناخ والتنمية المستدامة، سواء من خلال انخراطها المسؤول في الاتفاقيات والالتزامات الدولية، وفي مقدمتها الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، أو عبر إطلاق استراتيجيات وطنية ومشاريع رائدة تعكس رؤية استباقية ومسؤولة تجاه القضايا البيئية.

وتجسد هذه الرؤية الملكية السديدة ما ورد في الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى القمة العالمية للعمل المناخي، حيث أكد، حفظه الله، بأن: "**أهدافنا المعلنة، على الرغم من أفق طموحها الواسع، لم تكن أبدا وليدة اندفاع عابر، ولا دعاية تروم تحقيق أثر ما على الصعيد الدولي، بل هي نتاج برامج ومشاريع أطلقت على المستوى الوطني استجابة لواقعنا الخاص، وبمبادرة مغربية صرفة، وأنا حريص شخصيا على ضمان تنفيذها وعلى تتبعها**". انتهى المنطوق الملكي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد راكمت بلادنا، خلال السنوات الماضية، تجربة مهمة في مجال مواجهة التغيرات المناخية، سواء على مستوى إرساء السياسات العمومية أو من خلال بناء منظومة مؤسساتية تعنى بقضايا المناخ والبيئة، تضم قطاعات حكومية ومؤسسات دستورية وهيئات استشارية ومؤسسات عمومية تضطلع بأدوار محورية في هذا الورش الاستراتيجي.

غير أن الرهان الحقيقي اليوم لم يعد يكمن في إحداث المؤسسات أو تعدد المتدخلين، بقدر ما يتمثل في تعزيز الالتقائية بين مختلف السياسات القطاعية، والرفع من نجاعة التنسيق بين الفاعلين، وإرساء حكامة مناخية قادرة على تحويل الاستراتيجيات إلى نتائج ملموسة، تستجيب لانتظارات المواطن، وتحمي الموارد الطبيعية لبلادنا.

ومن هذا المنطلق، فإننا، بكل موضوعية، نؤكد أن ما تحقق من منجزات يظل بحاجة إلى مزيد من الدعم السياسي، وترسيخ الوعي المجتمعي بخطورة التحولات المناخية، فضلا عن الاستثمار في الكفاءات الوطنية، وتعزيز الموارد البشرية المتخصصة.

وهنا تتأكد المكانة المحورية للجامعة المغربية ولمؤسسات البحث العلمي والابتكار، باعتبارها فضاء لإنتاج المعرفة، وتطوير الحلول العلمية والتكنولوجية الكفيلة بمواكبة هذه التحولات، والتخفيف من آثارها، بما يضمن حماية مستقبل الأجيال القادمة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أبانت العديد من التقارير الوطنية والدولية عن حجم التحديات التي تواجهها بلادنا في مجال التنمية المستدامة، في ظل التحولات المناخية المتسارعة، والتي تتجلى في تراجع المساحات الرطبة، واتساع نطاق المناطق الجافة، وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة، وتزايد تواتر الظواهر المناخية القصوى، من فيضانات وزلازل وموجات جفاف، وما تخلفه من آثار مباشرة على المنظومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ويظل تحدي الإجهاد المائي في مقدمة هذه التحديات، باعتباره يؤثر بصورة مباشرة في الأمن المائي والغذائي، ويحد من مردودية القطاع الفلاحي، كما تنعكس تداعياته على الصحة العمومية والتوازنات المجالية والاستقرار الاجتماعي، من خلال تسارع وتيرة الهجرة القروية، وتراجع الغطاء النباتي، وتدهور الواحات والأنظمة البيئية الهشة.

وإن استحضارنا لهذه المؤشرات لا يروم رسم صورة قاتمة، وإنما يهدف إلى التأكيد على أن التغيرات المناخية لم تعد قضية بيئية أو تقنية محضة، بل أصبحت تحديا استراتيجيا يمس حاضر بلادنا وأحد أهم رهانات الأمن الوطني والتنمية المستدامة.

وانطلاقا من هذه القناعة، فإن فريق الأصالة والمعاصرة يعتبر أن مواجهة آثار التغيرات المناخية مسؤولية وطنية ومجتمعية مشتركة، لا يمكن أن تقتصر على تدخلات الدولة والسياسات العمومية وحدها، بل تقتضي انخراطا فعليا للجماعات الترابية والقطاع الخاص والجامعة والمجتمع المدني، وكافة المواطنات والمواطنين.

كما أن القطاع الخاص مدعو إلى أن يكون شريكا أساسيا في هذا التحول، من خلال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، واعتماد الطاقات النظيفة وتحسين النجاعة الطاقية، وتبني أنماط إنتاج وتمويل أكثر استدامة، إلى جانب توطين التكنولوجيات الحديثة، وتسخيرها لخدمة التنمية المستدامة، بما يعزز قدرة بلادنا على التكيف مع التغيرات المناخية، ويحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، ونحن نتدارس هذا التقرير النوعي وما تضمنه من تشخيص دقيق وتوصيات عملية، إلا أن نجدد التنويه بالمجهود العلمي والمؤسساتي الذي بذلته اللجنة الموضوعاتية، والذي يشكل أرضية مهمة لتطوير السياسات العمومية في مجال مواجهة التغيرات المناخية، وتعزيز جاهزية مختلف المتدخلين.

وانطلاقا من قناعتنا بأن التحدي المناخي لم يعد قضية قطاعية، بل أصبح رهانا استراتيجيا يمس الأمن المائي والغذائي والطاقي، ويؤثر بشكل مباشر في مسار التنمية المستدامة، فإن فريق الأصالة والمعاصرة يؤكد على جملة من الأولويات التي نعتبرها مدخلا أساسيا لتعزيز نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال.

وفي مقدمة هذه الأولويات، تبرز ضرورة مواصلة تطوير المنظومة التشريعية الوطنية المرتبطة بالمناخ والبيئة والتنمية المستدامة، بما يواكب التحولات المتسارعة، ويعزز مكانة المملكة كفاعل مسؤول وملتزم بالاتفاقيات والالتزامات الدولية ذات الصلة.

كما نؤكد على أهمية إرساء حكامة مناخية أكثر تكاملا تقوم على تعزيز التنسيق والالتقائية بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والهيئات الدستورية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التفكير في آلية وطنية عليا تضطلع بتنسيق وتتبع السياسات المناخية وضمان انسجامها.

ولا يقل عن ذلك أهمية إدماج البعد المناخي في مختلف السياسات والبرامج العمومية، وجعله معياراً أساسياً في التخطيط والاستثمار والتدبير الترابي، مع تطوير آليات التنفيذ والتتبع والتقييم، بما يضمن الانتقال من جودة التخطيط إلى نجاعة الإنجاز وتحقيق الأثر المنشود.

كما يقتضي الأمر تعزيز المقاربة الاستباقية في مواجهة المخاطر المناخية، من خلال تطوير أنظمة الإنذار المبكر، والرفع من جودة التواصل العمومي، وتمكين المواطنات والمواطنين من المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب، بما يعزز القدرة الجماعية على الوقاية والتكيف.

وفيما يتعلق بالموارد المائية، فإننا نعتبر أن الإجهاد المائي أصبح تحديا بنيويا يفرض اعتماد رؤية بعيدة المدى، قوامها مواصلة الاستثمار في تعبئة الموارد المائية، وتسريع إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر، وتعزيز الربط بين الأحواض المائية، وترسيخ ثقافة الاقتصاد في استهلاك الماء باعتباره ثروة وطنية استراتيجية، استجابة لمختلف الوضعيات المناخية، سواء في حالة الندرة كما في حالة الوفرة.

كما نجدد التأكيد على أن البحث العلمي والابتكار يشكلان ركيزة أساسية لمواجهة آثار التغيرات المناخية، وهو ما يستدعي تعزيز الشراكة بين الجامعة ومراكز البحث والقطاعات الإنتاجية، وتطوير حلول علمية وتكنولوجية قابلة للتنزيل، خاصة في المجالات الفلاحية والبيئية.

ومن جهة أخرى، فإن تسريع الانتقال الطاقي يظل خيارا استراتيجيا للمملكة، من خلال توسيع الاعتماد على الطاقات المتجددة والرفع من النجاعة الطاقية، وترسيخ مبادئ الحكامة الرشيدة في تدبير الطاقة داخل الإدارات العمومية والقطاع الخاص على حد سواء.

كما نؤكد على أن الجماعات الترابية مطالبة بأن تضطلع بدور أكبر في تنفيذ السياسات المناخية، باعتبارها الفاعل المؤسساتي الأقرب إلى المواطن، وذلك عبر تمكينها من الوسائل المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بإعداد وتنفيذ برامج محلية فعالة في مجالات حماية البيئة، وتدبير النفايات والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتحسين جودة العيش داخل المجالات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا التقرير يشكل إضافة نوعية إلى الرصيد المؤسساتي لمجلس المستشارين، ويؤكد المكانة التي بات يحتلها في مجال تقييم السياسات العمومية، وإغناء النقاش الوطني حول القضايا الاستراتيجية التي تهم حاضر المملكة ومستقبلها.

وإذا كانت التغيرات المناخية تفرض تحديات غير مسبوقة، فإنها تتيح، في المقابل، فرصة لتعزيز قدرة بلادنا على بناء نموذج تنموي أكثر استدامة وصمودا، قوامه الحكامة الجيدة والابتكار والتعبئة الجماعية والالتقائية بين مختلف الفاعلين.

ومن هذا المنطلق، فإن فريق الأصالة والمعاصرة يجدد دعوته إلى جعل القضية المناخية في صلب مختلف السياسات العمومية، باعتبارها رهانا وطنيا يرتبط بحماية الإنسان، وصون الطبيعة، وضمان حقوق الأجيال القادمة، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا على طيب سماعكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 11 دقيقة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

باسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الأمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين،

أتشرف بأن أتناول الكلمة للتجاوب ومناقشة السياسات العمومية التي اعتمدتها اللجنة الموضوعاتية المؤقتة، هي مناسبة كذلك لنشكر وننوه بالمجهودات التي بذلتها هذه اللجنة من رئيسها وأعضائها وجل المدعمين لها.

حضرات السادة والسيدات،

باتت التغيرات المناخية وآثارها تشكل تحديا دوليا ووطنيا لا سبيل لتجنبه أو مواجهته، ولا سبيل لاتخاذ ما يناسب أو ضرورة اتخاذ ما يناسب من سياسات عمومية وقرارات للحد من تداعيات آثار هذه الأزمة المناخية وقيادة التكييف الاستراتيجي مع الأوضاع والظروف التي تفرضها اللحظة.

ولأن حماية أرواح المغاربة وحماية أرزاقهم أولويات من الأولوية، وهي مسؤولية مقدسة لا تقبل منطق أنصاف الحلول ومنطق التأجيل، بل أصبح ضروريا المقاومة بكل ما يمكننا القيام به، طالما أنه يمس الشعب ويمس الأرواح البشرية.

وفي هذا الإطار، حضرات السادة والسيدات، فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يعتبر أن هناك مداخل أساسية يجب تعزيز العمل عليها وأصبحت تفرض علينا جميعا التعاون في التسريع بصياغة السياسات العمومية وبرامج وطنية ذات الشأن.

أول هذا المدخل المتعلق بالتمويل ونقلها بصراحة، ونقولها بصراحة إن بلادنا تعاني من عطب هيكلي في مجال حكامة صناعة القرار العمومي، يتعلق بضعف التنسيق الأفقي بين قطاعات حكومية معنية، فبالرغم من تبني استراتيجية قطاعية رائدة وطموحة وبالرغم من رصد إمكانية مالية ضخمة، إلا أن ضعف آليات التنسيق وقيادات مندمجة ذات السلطة التقريرية الفعلية،

ينتج مشاريع تفتقر إلى التكامل البنيوي، ينتج تشتت المجهودات وإهدار الموارد المالية والزمنية، وهو ما بات يستدعي مراجعة شاملة لآليات الحكامة المؤسساتية، لضمان التقائية حقيقية تتجاوز النظرة القطاعية الضيقة نحو رؤية شمولية موحدة.

كما أن التمويل المناخي يشكل أحد التحديات الكبرى، التي تحد من استدامة السياسة العمومية البيئية، فمهما بلغت الأغلفة المالية العمومية التي يمكن تعبئتها، تظل الميزانية العامة عاجزة بمفردها عن تغطية تكاليف مشاريع التكييف المناخي، وهنا تظهر الحاجة إلى اعتماد إطار تحفيزي وضريبي متطور ومستدام، يشجع الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي على المساهمة ببرامج ومشاريع اقتصاد دائري، لتعبئة الاستثمارات الخضراء وجلب التحفيز والتمويلات الدولية المبتكرة.

كما تظهر الضرورة لتعزيز جاهزية الابتكار للقطاع المالي والبنكي الوطني، في تحويل المخاطر المناخية إلى فرص استثمارية واعدة وخلاقة لفرص الشغل المستدام.

ثاني المداخل، حضرات السيادة والسيدات، يتعلق بمحدودية دور الجماعات الترابية في مجال مواجهة التغيرات المناخية وآثارها، فلا يستقيم تقييم جاهزية الفاعلين والمتدخلين العموميين، دون الوقوف عند دور الجماعات الترابية، التي بحكم موقعها المؤسساتي تجد..

فبالرغم من صلاحيات واختصاصات التي يمنحها القانون للجماعات الترابية، تعود الأخيرة موارد مالية وبشرية قادرة على هندسة جيل متطور من المخططات الجهوية للتكييف مع التغيرات المناخية، مما يجعلها رهينة للقرارات المركزية.

المدخل الرابع، مرتبط بقطاع الماء والنظام الفلاحي: فلا يختلف اثنان على أن الأمن المائي يشكل حجر الزاوية في أية سياسة عمومية للتكييف مع التغيرات المناخية، غير أن واقع الاجهاد المائي الحاد يسائل انسجام المجهود الاستثنائي الذي تبذله بلادنا في تعبئة الإمكانيات المائية غير التقليدية، والحمد لله، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية استطاعت بلادنا أن تخرج من مأزق الاجهاد المائي إلى تطور نفعي بخلق إبداعات ذكية وعلمية، استطعنا أن نخرج من المأزق ومن الحدة في الاجهاد المائي إلى بشرى، بفضل التساقطات المطرية من جهة، وبفضل اجتهاد الأطر الوطنية والتوجيهات الملكية السامية.

وفي الختام، إن الاهتمام بموضوع التغيرات المناخية وآثارها ليس ترفا فكريا أو التزاما دوليا ثانويا، بل هي قضية سيادة وطنية وقضية أمن قومي ومستقبل البلاد، مما يجعل من قيمة السياسات العمومية في مجال التغيرات المناخية مسألة حيوية وجادة.

حضرات السادة والسيدات،

إن الماء سيبقى دائما، أو في حدود ما نراه أو نعيشه، من المواد النادرة، لأن التكاثر وكثرة أو عبثية استغلال الماء وعدم وجود فلاحة ذكية تقلل من استهلاك الماء يجعلنا نبقى أقل درجة في هذا الاستهلاك.

والحرب المقبلة لا قدر الله أو الصراعات المقبلة بين الدول سوف لن تخرج عن الماء، وكلنا يراقب ويلاحظ اليوم، سواء في إفريقيا أو في أوربا عنصر الماء أصبح ضروري وأصبح يشكل عدة صراعات، والحمد لله نشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه على هاذ البلاد، بفضل وفضل التوجهات السامية وبفضل المجهودات الحكومية، أصبحنا نتنفس مستقبل الخير بحول الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الحركي في حدود 9 دقائق.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، عملا بأحكام الفصل 101 من الدستور، والمواد من 308 إلى 316 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهي لحظة دستورية ترسخ مكانة البرلمان كفاعل أساسي في مجال تقييم السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا لا بد أن نهنئ مجلسنا الموقر على اختياره لموضوع هذه الجلسة السنوية ألا وهو موضوع "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها"، الذي أضحى قضية عالمية وموضوعا شائكا يؤطر القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي ببلادنا، ويحدد أولويات ومعالم الأوراش الكبرى في مجالات استراتيجية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وبتدبير الموارد المائية وتحقيق الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية والمجالية وفي مجال الطاقات المتجددة، وكذلك في مجال التخطيط الترابي.

السيد الرئيس المحترم،

لا تفوتنا الفرصة كذلك ونحن نناقش هذا التقرير الهام، دون تقديم الشكر والامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم ولمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، رئيسا وأعضاء وأطرا على ما بذلوه من مجهودات جبارة لإنجاح مهام هذه الآلية المؤسساتية وإعداد هذه

الوثيقة الهامة، التي جاءت غنية بالأرقام والمعطيات والتي ستكون لا محالة مرجعا للبرلمان وللحكومة وللأكاديميين والباحثين في ملامسة أهم الإشكاليات والتحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والمجهودات الرسمية المبذولة للحد من آثارها.

والشكر موصول كذلك للسيدات والسادة الوزراء، السيد وزير الداخلية المحترم، والسيد وزير التجهيز والماء المحترم والسيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان المحترم، والسيدة وزيرة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة المحترمة، والسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المحترمة، وللسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المحترم، وللسيد المدير العام للمديرية العامة للأرصاد الجوية المحترم على تلبيتهم دعوة المجموعة الموضوعاتية المؤقتة بكل تلقائية و بروح المسؤولية، وعلى مساهمتهم الفعالة في إنجاح عمل هذه اللجنة الموضوعاتية.

السيد الرئيس المحترم،

إن قضية التغيرات المناخية كانت ولا تزال تكتسي أهمية بالغة، باعتبار مخلفاتها من جفاف وفيضانات وثلوج، مما يجعلها محددا أساسيا لمضامين السياسات العمومية والبرامج القطاعية ذات الصلة، ومن هذا المنطلق ظلت مجالات التنمية القروية والجبلية والعدالة المجالية المتأثرة بالتقلبات المناخية في صلب المرجعية الفكرية للحركة الشعبية وعلى رأس أولوياتها.

السيد الرئيس المحترم،

إذ نستحضر في الفريق الحركي الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للتغيرات المناخية ببلادنا، فإن انخراط المغرب في الجهود الدولية وفي الدينامية العالمية لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية وبناء سياسات عمومية وبرامج وطنية للحد من الانبعاثات، إذ صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1995 وأصبح طرفا في الإطار الدولي المؤسس للتعاون المناخي، وبعده صادق على برتوكول كيوتو واتفاق باريس للمناخ.

السيد الرئيس المحترم،

كما لا يخفى عليكم يندرج بلدنا ضمن المجالات المتوسطية والشمال إفريقية الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية المرتبطة بارتفاع درجة الحرارة وتوالي سنوات الجفاف واضطراب التساقطات والتصحر وتزايد الإجهاد المائي وتنامي الفيضانات (على سبيل المثال لا الحصر فيضانات آسفي سنة 2025 وفيضانات سهل اللوكوس ومحيط القصر الكبير سنتي 2025 و2026)، وتنامي السيول والثلوج الكثيفة وحرائق الغابات وهشاشة وتدهور الواحات، وهي اشكاليات بنيوية أضحت تشكل عائقا أمام التنمية بمختلف أبعادها ومحددا للسياسات العمومية وللميزانيات المرصودة.

كما أن القطاع الفلاحي الذي يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني ومصدر قوت لملايين المغاربة أصبح أكثر هشاشة أمام التقلبات المناخية، خصوصا في ظل محدودية آثار التدخلات الحكومية ذات الصلة، وعلى هذا الأساس جعلت بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله من قضية المناخ خيارا استراتيجيا للدولة.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار التفاعل الإيجابي مع المضامين والتوصيات الواردة في هذا التقرير، ندعو الحكومة والمؤسسات المعنية إلى تجاوز مقاربة ردود الفعل الظرفية المعتمدة في تدبير الكوارث الطبيعية ومواجهة آثار التغيرات المناخية، واعتماد مقاربة استباقية واستشرافية ترتكز على التخطيط والملاحظة والرصد واليقظة والتتبع والمراقبة والإنذار والتحسيس والوقاية.

وهي مقاربة ستمكن بكل تأكيد من التخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية وآثار التغيرات المناخية وفي حماية الأرواح والممتلكات والبنيات التحتية والأنشطة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، فالحكومة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإدماج البعد المناخي في السياسات العمومية، والأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر عند برمجة وإنجاز المشاريع القطاعية، وإعطاء الأهمية اللازمة للدراسات التقنية التي ينبغي أن تستحضر دائما هذه المخاطر، خاصة في قطاع التجهيز والماء والإسكان والتعمير.

وبنفس الحرص، نتطلع في الفريق الحركي إلى جعل الأمن المائي أولوية وطنية من خلال تسريع وتيرة الاستثمار في السدود بمختلف أصنافها التلية والصغرى والكبرى، وفي مشاريع تحلية مياه البحر ومحطات معالجة المياه العادمة ومشاريع الربط بين الأحواض المائية.

وندعو كذلك الحكومة، إلى توجيه الزراعات وفق الخصوصيات الطبيعية والمناخية للجهات، ومراجعة السياسة الفلاحية القائمة على الزراعات التصديرية المكلفة مائيا، دون إغفال أهمية وراهنية تسريع ورش الانتقال الطاقي عبر الاستثمار في الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة، خاصة الشمسية والريحية والتشجيع على استعمالها.

ولأن البحث العلمي هو الرافعة الأساسية للتنمية بمختلف أبعادها، نتطلع إلى تشجيع البحث العلمي والابتكار في مجال المناخ.

وأخيرا، ندعو الحكومة الى ترسيخ مبدأ الاقتصاد الأخضر من خلال تثمين النفايات وتحويلها إلى موارد ذات قيمة اقتصادية مضافة والحد من آثارها على البيئة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود 7 دقائق و30 ثانية.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول موضوع مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين في التعامل معها.

بداية، لا يسعنا إلا التنويه باختيار مكتب مجلسنا الموقر لهذا الموضوع الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة لبلادنا ولمستقبل التنمية فيها ولمستقبل أجيالنا القادمة، فإن اختيار هذا الموضوع يؤكد الوعي الكبير بإشكالية التغيرات المناخية وما تطرحه من تحديات عميقة أمام بلادنا في مجالات الأمن المائي والغذائي والتنمية بمختلف أبعادها وحماية الفئات الهشة وضمان حقوق أجيالنا القادمة.

كما نهنئ السيد رئيس اللجنة وكافة أعضائها والفريق الإداري الذي ساهم في إنجاح عمل المجموعة على أهمية المواضيع التي تطرق إليها التقرير وعلى عمق الخلاصات والتوصيات التي تضمنها، وقبل كل ذلك على العمل الكبير الذي تم القيام به لإخراج هذا التقرير الهام والعميق إلى حيز الوجود.

فبالإضافة إلى ما سبق وأن قلناه، وعبرنا عنه في العديد من مداخلاتنا في مختلف اللقاءات، سواء أمام اللجان الدائمة أو أثناء الجلسات التي عقدها مجلسنا الموقر والتي تناولت مواضيع ذات صلة بالتغيرات المناخية، كالأمن المائي والأمن الغذائي والطاقات المتجددة والأنظمة البيئية والغابوية والبحار والمحيطات والفيضانات والحرائق وما تحدثه من أضرار، فإننا نود التفاعل مع مضامين هذا التقرير، انطلاقا من العناصر التالية:

إنه لمن مظاهر الفخر لنا جميعا، الأهمية الكبرى التي يوليها جلالة الملك نصره الله لموضوع التغيرات المناخية، والتي جعلها أحد مداخل توجيه السياسات العمومية، باعتبارها تحديا يمس الأمن الاستراتيجي لبلادنا في مختلف أبعاده: المائي، الغذائي، الصحي وبالاستقرار المجالي والعدالة بين الأجيال.

إن القارئ لهذا التقرير الهام لا بد أن يلاحظ المنهجية العلمية التي تم الاستناد عليها في إعداده، سيما عبر الاستناد إلى المرجعيات الدولية والأطروحات الفكرية التي تناولت موضوع التغيرات المناخية، وأن يتوقف أيضا عند المقاربة القائمة على الاستماع والإنصات والتموقع الميداني، وأيضا على اللقاءات والمقابلات مع الفاعلين في مجال المناخ والتغيرات المناخية والظواهر المتطرفة الناجمة عنها، وذلك لبلوغ التوصيات التي انتهى إليها هذا التقرير.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إذ نناقش هذا التقرير، فإننا ننطلق من معطى أساسي ورد في صلب التقرير، هو أن التغيرات المناخية أصبحت إشكالا بنيويا يمس مختلف مناحي الحياة ويؤثر في قدرة الفاعلين العموميين على ضمان شروط التنمية المستدامة وحماية حقوق المواطنات والمواطنين، وبالتالي تصبح بذلك الأزمة المناخية أزمة حقوقية.

وفي هذا السياق، نسجل أهمية الأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا من أجل إرساء سياسة مائية محكمة راكمت من خلالها المملكة خبرة عالية، ونشيد بالمنهجية التي تم اعتمادها في تدبير إشكالية الماء في بلادنا لرفع تحدي التزويد بالماء وتأمين موارد مائية إضافية للمستقبل، والتي عرفت تحولا كبيرا خلال الأربع سنوات الأخيرة، خاصة بعد إطلاق العديد من المشاريع المائية الكبرى.

إن ما يميز التشخيص الذي قامت به اللجنة الموضوعاتية من خلال هذا التقرير، هو تأكيدها على الطابع الشمولي للتغيرات المناخية، حيث الإشكالية تنعكس على مختلف المجالات الغذائية والمائية والصحية والبيئية والاقتصادية، وهو ما يفرض توحيد الجهود بين مختلف الفاعلين بدل منطق تشتت السياسات العمومية.

فلقد تم اعتماد برنامج وخطط وإستراتيجيات وطنية همت مختلف القطاعات، إلا أن التحدي المطروح اليوم هو ضمان انسجامها وتكاملها والانتقال من منطق تدبير الأزمة بعد وقوعها إلى منطق الاستباق والإنذار المبكر، بحيث تتحول المعطيات المناخية إلى قرار سياسي آني لا يقبل التأجيل، وفي هذه النقطة بالذات وعطفا على ما ورد في التقرير حول الدور المهم الذي تضطلع به المديرية العامة للأرصاد الجوية كفاعل مؤسساتي ضمن الهيكل التنفيذي للسياسة المناخية الوطنية.

لا نريد أن تمر هذه المناسبة دون التنويه بما عرفته تنبؤات الأرصاد الجوية الوطنية من تطور كبير، حيث أصبحت نسبة نجاح توقعاتها القصيرة كبيرة جدا، وذلك اعتمادا على أحدث التقنيات في مجال الاستشعار عن بعد، ونظرا للتحديات الجديدة التي أصبحت بلادنا بسبب التغيرات المناخية وارتفاع وتيرة الظواهر، ونظرا لأهمية أنظمة الإنذار في تحقيق السبق في اتخاذ التدابير اللازمة في الحالات الجوية الخطيرة لإعطاء الجهات المعنية الوقت الكافي لاتخاذ القرار في الوقت المناسب.

فإننا ندعو إلى الحفاظ على مستوى نظام إنذاري رصدي وتطويره، مع الحفاظ على جودة التنبؤات على الصعيدين الجهوي والمحلي، وفي نفس الإطار فإن هذا التقرير الذي نناقشه اليوم يضعنا أمام واقع يقتضي إعادة الاعتبار للبعد الترابي في الحد من التغيرات المناخية.

فاللجنة الموضوعية أبرزت أن بلادنا توجد ضمن المجالات الأكثر عرضة للهشاشة المناخية، بفعل تراجع التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف

وارتفاع درجة الحرارة وتزايد الطلب على الموارد المائية وتضرر النظم البيئية وانعكاس ذلك بشكل سلبي على القطاع الفلاحي والماشية وتضرر المناطق الجبلية والساحلية، وهي معطيات تؤكد على أن الفاعلين على المستوى الترابي هم المعنيون أكثر في ذلك، وهو ما يستجيب الانتقال إلى التدبير الترابي للأزمات المناخية، عبر تعزيز دور الجماعات الترابية على التشخيص والتخطيط لمواجهة السيناريوهات المناخية المحتملة.

إلا أن حماية الموارد الطبيعية وصون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والنهوض بالتنمية المحلية واستمرارها يقتضي ذلك.

وختاما، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نثمن خلاصات وتوصيات اللجنة الموضوعاتية التي لا يمكن اعتبارها مجرد توصيات تقنية، بل نعتبرها التزامات وطنية لحماية حاضرنا ومستقبل أجيالنا القادمة.

ونحن إذ نستحضر حجم التحديات الكبيرة التي تواجه بلادنا في مجال التغيرات المناخية، فإننا نعبر عن دعمنا الكامل لكل المبادرات الرامية إلى ترجمة هذه التوصيات على أرض الواقع، وتعزيز المناعة المناخية ووضعها في صلب الأولويات الوطنية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في حدود سبعة دقائق وثلاثين ثانية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بالتدخل في إطار مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية حول تقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة أثار التغيرات المناخية، الذي يأتي في سياق دولي وإقليمي، وطني بالغ الدقة، حيث لم تعد التغيرات المناخية مجرد قضية بيئية تناقش في المؤتمرات الدولية أو التزاما تفرضه الاتفاقيات الأممية، بل أصبحت أحد أهم محددات الأمن والاستقرار والتنمية في مختلف دول العالم.

فقد أضحت آثارها تمس الاقتصاد العالمي وتؤثر في الأمن الغذائي والمائي، وتعيد تشكيل أولويات الاستثمار وتفرض على الدول مراجعة نماذجها التنموية، بل إن عددا من التقارير الدولية أصبحت تعتبرها من أبرز المخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خلال العقود المقبلة.

أما على المستوى الوطني، فإن المغرب يوجد في قلب هذه التحولات بحكم موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية المحدودة، وما يعرفه من توالي سنوات الجفاف وتراجع الموارد المالية وتزايد الظواهر المناخية القصوى، وما يرافق ذلك من انعكاسات مباشرة على الفلاحة والطاقة والصناعة والسياحة والصحة والقدرة الشرائية للمواطنين، ولم تعد هذه التحديات مجرد توقعات علمية، بل أصبحت واقعا يوميا يعيشه المغاربة في المدن والقرى، ويؤثر بشكل مباشر في شروط العيش والإنتاج والاستثمار.

ولعل ما يزيد من أهمية هذا النقاش، أن بلادنا جعلت تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من مواجهة التغيرات المناخية قرارا استراتيجيا، سواء من خلال الانخراط المبكر في هذه الاتفاقيات الدولية أو احتضان المبادرات العالمية أو إطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالماء والطاقة والتنمية المستدامة، وهو ما كان يفترض أن ينعكس على مستوى السياسات العمومية، وأن يجعل الحكومة أكثر استعدادا وقدرة على مواكبة هذه التحولات.

غير أن ما يبعث على القلق اليوم، ليس فقط حجم التحديات التي تفرضها التحولات المناخية، وإنما اتساع الفجوة بين سرعة هذه التحولات وبطء الأداء الحكومي وبين طموح الاختيارات الاستراتيجية التي تبنتها الدولة ومحدودية التنزيل الحكومي لها، وبين تعدد البرامج والإعلانات وغياب الأثر الملموس على الواقع، فالمغاربة لا يقيسون نجاح السياسات العمومية بعدد الاستراتيجيات التي يتم الإعلان عنها، وإنما بقدرتها على ضمان الأمن المائي وحماية الأمن الغذائي وتأمين استدامة الموارد الطبيعية وتعزيز صمود الاقتصاد الوطني أمام الأزمات.

ولذلك، فإن النقاش الذي نجريه اليوم، لا ينبغي أن يختزل في تقييم وثيقة أو مناقشة حصيلة قطاعية، وإنما يتعلق بتقييم قدرة الحكومة على الارتقاء إلى مستوى أحد أكبر التحديات التي تواجه المغرب في القرن 21، لأن التغيرات المناخية لم تعد ملفا بيئيا معزولا، بل أصبحت قضية سيادة وطنية وأمن اقتصادي وعدالة مجالية واستقرار اجتماعي، وأي تأخر في التعامل معها لم يعد مجرد تأخر في تنفيذ برنامج حكومي، بل أصبح تأخرا في حماية مستقبل البلاد والأجيال القادمة.

السيد الرئيس،

لقد أصبح من الواضح، أن أكبر أزمة تواجه بلادنا اليوم ليست ندرة الإمكانيات وإنما غياب الالتقائية في القرار، وضعف القدرة على تحويل الرؤية إلى إنجاز، فالحكومة تقدم في كل مناسبة حصيلة مليئة بالبرامج والاستراتيجيات والمخططات، لكن المواطن لا يعيش داخل الاستراتيجيات،

بل يعيش داخل واقع يومي تتراجع فيه الموارد المائية وتقلص فرص الشغل في العالم القروي وتتزايد كلفة الإنتاج الفلاحي وترتفع أسعار المواد الغذائية وتكرر موجات الحرارة والفيضانات دون أن يلمس وجود سياسة استباقية قادرة على تقليل آثار هذه التحولات.

إن ما نعيشه اليوم، يطرح سؤالا سياسيا واضحا، كيف يمكن لدولة جعلت من قضية المناخ خيارا استراتيجيا وراكمت حضورا دوليا محترما في هاذ المجال، أن تستمر في مواجهة هذه التحديات بنفس الآليات الإدارية التقليدية؟ وكيف يمكن الحديث عن انتقال أخضر بينما ما تزال السياسات العمومية تشتغل بمنطق رد الفعل بدل من بناء منظومة وطنية قادرة على التوقع والاستباق والتكيف؟

السيد الرئيس،

إن الأمن المائي لم يعد مجرد ملف قطاعي تتكلف به وزارة بعينها، بل أصبح قضية سيادة وطنية، فكل متر مكعب من الماء أصبح اليوم مرتبطا بالأمن الغذائي والاستمرار والصناعة والاستقرار الاجتماعي، ومع ذلك، مازلنا نلاحظ غياب رؤية حكومية موحدة تجعل من الماء محورا لكل السياسات العمومية، لا مجرد ملف تقني يتم تدبيره بمنطق موسمي، فلا يمكن أن نستمر في الحديث عن الإجهاد المائي وكأنه ظرف استثنائي، بينما كل المؤشرات تؤكد أننا دخلنا مرحلة جديدة أصبح فيها الجفاف مكونا دائما من مكونات الواقع المناخي المغربي.

وإذا كان المناخ قد تغير فإن السياسات الحكومية، للأسف، لم تتغير بالسرعة نفسها، فما زلنا نشتغل بالمنطق نفسه وبالآليات نفسها وبالإيقاع نفسه، وكأننا نواجه أزمة عابرة ستنتهي مع موسم مطير، بينما الحقيقة أن الأمر يتعلق بتحول بنيوي يفرض مراجعة عميقة لأولويات الاستثمار العمومي، ولطريقة تدبير الموارد الطبيعية والعلاقة بين الدولة والمجالات الترابية.

ولا يمكن الحديث عن مواجهات التغيرات المناخية في ظل استمرار التفاوتات المجالية الصارخة، فهناك مناطق أصبحت تواجه العطش بشكل دائم وأخرى تعاني من الفيضانات كل سنة، ومناطق جبلية تتضرر من الانجرافات ومناطق قروية تفقد تدريجيا قدرتها على الإنتاج والاستقرار، وهذا يعني أن آثار التغيرات المناخية لا توزع نفسها بالتساوي، وأن الفئات الهشة التي هي تدفع الثمن الأكبر، وهو ما يجعل العدالة المناخية جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية التي ما فتئتم تتحدثون عنها.

إن القطاع الفلاحي يعيش اليوم لحظة مفصلية، فالفلاح المغربي لم يعد يطالب فقط بالدعم وإنما يطالب بسياسة فلاحية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الواقع المناخي الجديد، فلا يمكن الاستمرار في نماذج إنتاج تستهلك كميات هائلة من المياه في ظل هذا الإجهاد المائي، ولا يمكن أن يبقى الفلاح الصغير الحلقة الأضعف كلما تأخر المطر أو ارتفعت درجة الحرارة، فالحكومة مطالبة بإعادة النظر في أولوياتها، لأن الأمن الغذائي لا يتحقق بالشعارات، وإنما بحماية الفلاح وتأمين الموارد المائية وتشجيع الصناعات الملائمة للواقع المناخي الجديد والاستثمار في البحث والابتكار.

كما أن الاقتصاد الوطني برمته أصبح اليوم في مواجهة مخاطر متراكمة لم تعد تقتصر على الجانب البيئي، بل امتدت إلى الاستثمار والتشغيل والمالية العمومية والتوازنات الاقتصادية الكبرى، فكل تأخر في بناء الاقتصاد قادر على التكيف مع التحولات المناخية يترجم إلى خسائر مباشرة في الإنتاج والاضطراب في سلاسل التوريد، وارتفاع في كلفة التمويل والتراجع في جاذبية الاستثمار، فضلا عن تزايد الضغوطات على الميزانية العامة للدولة التي تجد نفسها في كل موسم مضطرة إلى تعبئة امتدادات استثنائية لمعالجة آثار كان بالإمكان الحد منها إن توفرت سياسات استباقية.

ولهذا، فإننا نعتبر أن هذه اللحظة ينبغي أن تكون نقطة انطلاق من مراجعة شاملة للسياسات العمومية المرتبطة بالمناخ، لأن الزمن المناخي لا ينتظر أحدا، وكل سنة تضيع دون إصلاحات حقيقية تعني خسائر أكبر وتكاليف أعلى وهشاشة أشد بالنسبة للمواطنين والاقتصاد الوطني.

واليوم لم يعد السؤال هو: هل تغير المناخ؟ بل أصبح السؤال الحقيقي: لماذا لاتزال الحكومة تتصرف كأن السياسات القديمة قادرة على مواجهة واقع جديد بالكامل؟

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 6 دقائق.

تفضل السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:</u>

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة، السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها.

وفي البداية، لا يسعنا إلا أن ننوه بالعمل الكبير الذي قامت به المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في إعداد هذا التقرير الغني بالمعطيات والأرقام، والذي شكل مناسبة لتقييم موضوعي لمدى جاهزية بلادنا لمواجهة آثار التغيرات المناخية، والوقوف على ما تحققه من مكتسبات والتحديات التي لا يزال يواجهها هذا الورش.

السيد الرئيس المحترم،

إن ظاهرة التغيرات المناخية لم تعد اليوم قضية بيئية فحسب، بل أضحت قضية اقتصادية بامتياز، وتسائل مدى قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الأزمات، بحيث تؤثر في معدلات النمو وجاذبية الاستثمار واستدامة المالية العمومية والأمن المائي والغذائي والطاقي.

فالجفاف المتكرر وارتفاع درجات الحرارة وتزايد الظواهر المناخية، كلها عوامل تفرض تكاليف اقتصادية متزايدة، سواء على الدولة أو على المقاولات أو على المواطنين.

وفي هذا السياق، فإن بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، اختارت منذ سنوات جعل الانتقال الأخضر ركيزة من ركائز النموذج التنموي، من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة وتسريع مشاريع الأمن المائي وإطلاق دينامية واعدة في مجال الهيدروجين الأخضر، بما يعزز مكانة المغرب كقطب إقليمي للاستثمار المستدام.

غير أن التحولات الدولية المتسارعة تفرض اليوم علينا الانتقال إلى مرحلة جديدة، يكون فيها البعد المناخي جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية والاستثمارية من التخطيط الصناعي والفلاحي والمالي.

فالتنافسية لم تعد تقاس فقط بجودة المنتوج أو كلفة الإنتاج، بل أصبحت مرتبطة أيضا بالبصمة الكربونية والنجاعة الطاقية واحترام معايير الاستدامة التي باتت تفرضها الأسواق العالمية.

لأن كسب رهان المناخ هو في جوهره كسب لرهان السيادة الاقتصادية، لأن أمننا المائي وأمننا الغذائي وسيادتنا الطاقية، وقدرتنا على جذب الاستثمارات، كلها أصبحت رهينة بمدى نجاحنا في بناء اقتصاد منخفض الكربون وأكثر قدرة على التكييف.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن نجاح قضية المناخ يقتضي الارتقاء بالقطاع الخاص من مجرد مستفيد من السياسات العمومية إلى شريك استراتيجي في صياغتها وتنفيذها وتقييمها.

ومن هذا المنطلق، نود أن نؤكد على أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يستحضر وبكل مسؤولية الأدوار المُنتظرة منه في هذا المجال، ويعمل جاهدا على ترسيخ ثقافة المسؤولية البيئية داخل النسيج المقاولاتي، عبر مواكبة المقاولات في تبني المعايير الدولية للاستدامة، وتشجيعها على الاستثمار في الاقتصاد الدائري، بما يعزز قدرتها على ولوج الأسواق العالمية التي أصبحت تجعل من الامتثال البيئي شرطا أساسيا للتنافسية.

غير أنه اليوم، تحتاج المقاولة الوطنية إلى مزيد من الدعم لتيسير انتقالها الأخضر، سيما عبر توفير بيئة تشريعية ومالية أكثر تحفيزا، تمكنها من مواكبة هذا التحول دون أن يؤثر ذلك على تنافسيتها ويزيد على عبئها المالي.

السيد الرئيس المحترم،

إن الانتقال الأخضر يجب أن ينظر إليه كفرصة اقتصادية واعدة، وليس كعبء إضافي على النسيج الإنتاجي، فهو يفتح آفاقا جديدة للاستثمار في الصناعات النظيفة وتحلية مياه البحر وتثمين النفايات والهيدروجين الأخضر والتنقل المستدام، وهي قطاعات قادرة على خلق قيمة مضافة عالية وآلاف مناصب الشغل.

ومن هذا المنطلق، وإذ نثمن ما جاء في تقرير المجموعة الموضوعاتية من توصيات ومقترحات، فإننا نقترح جملة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال:

- تطوير منظومة التمويل الأخضر، عبر تشجيع الأبناك والمؤسسات المالية على إحداث منتجات تمويلية موجهة للمشاريع البيئية، مع إيلاء عناية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- تعزيز مواكبة المقاولات المصدرة لمساعدتها على الامتثال للمعايير البيئية الدولية، وخاصة المرتبطة بالبصمة الكربونية، بما يحافظ على تنافسية الصادرات المغربية في الأسواق الخارجية؛

- إحداث منظومة وطنية للتكوين والمواكبة التقنية لفائدة المقاولات، لتمكينها من اكتساب الخبرات اللازمة في مجالات الاقتصاد الدائري؛

- تشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية، خصوصا في مجالات تحلية المياه، وإعادة استعمال المياه العادمة والتشجير وحماية التربة، عبر تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- وأخيرا، تعزيز التربية المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في الأوساط المدرسية (l'éducation relative à l'environnement).

السيد الرئيس المحترم،

إن ما ينبغي التأكيد عليه في الختام، هو أن التغيرات المناخية ليست مجرد تحد ينبغي التخفيف من آثاره، بل هي فرصة تاريخية لإعادة بناء نموذجنا التنموي على أسس أكثر استدامة وابتكارا وتنافسية.

ونجاح بلادنا في هذا الورش لن يقاس فقط بحجم الاستثمارات أو بعدد المشاريع المنجزة، وإنما بقدرته على تحويل التحديات المناخية إلى رافعة للنمو الاقتصادي، وتعزيز السيادة الوطنية في مجالات الماء والطاقة والغذاء، وترسيخ مكانة المملكة المغربية كفاعل دولي في الاقتصاد الأخضر، وذلك في انسجام تام مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود 6 دقائق.
تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل في هذه الجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية في مجال "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية مختلف المتدخلين للتعامل معها".

فقد أصبحت التغيرات المناخية اليوم واقعا ملموسا يفرض نفسه بقوة، ولم تعد مجرد قضية بيئية أو انشغالا علميا، بل تحولت إلى تحدي تنموي واجتماعي واقتصادي يمس مختلف مناحي الحياة، ويؤثر بشكل مباشر على الأمن المائي والغذائي والصحة العمومية والاستثمار والتشغيل والاستقرار الاجتماعي.

وفي هذا السياق، أكدت منظمة العمل الدولية في تقرير لها، أن أكثر من 70% من القوى العاملة في العالم تواجه مخاطر صحية مرتبطة بالتغيرات المناخية، مؤكدة ضرورة تحديث منظومة السلامة والصحة المهنية لمواجهة المخاطر المناخية المستجدة.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنقارب الموضوع من زاوية العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لأي سياسة مناخية ناجعة ومستدامة.

السيد الرئيس،

إن أول المتضررين من آثار المتغيرات المناخية هم العاملات والعمال الذين يزاولون عملهم في فضاءات مكشوفة أو في قطاعات شديدة التأثر بالمناخ.

فقد أصبحت مواجهة الحرارة المتكررة تشكل خطرا حقيقيا على صحة وسلامة العاملات والعمال، خصوصا في قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والنظافة والنقل والموانئ والمناجم والصيد البحري والأمن والحراسة، وغيرها من المهن التي تفرض العمل في الهواء الطلق ولساعات طويلة.

فارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تزايد حالات الاجهاد الحراري وضربات الشمس والأمراض المهنية، وارتفاع مخاطر حوادث الشغل، وانخفاض الإنتاجية مما يستوجب مراجعة منظومة الصحة والسلامة المهنية وإقرار تدابير وقائية واضحة، وضمان حق العمال في بيئة عمل سليمة وآمنة.

كما أن الجفاف وندرة الموارد المائية أدى إلى تقلص النشاط الفلاحي وتراجع فرص الشغل فيه، وإلى تأثر قطاعات أخرى كالصيد البحري والأنشطة المرتبطة بالثروات الغابوية والطبيعية الأخرى، إضافة إلى قطاعات أخرى كالسياحة.

وقد ساهم ذلك في تفاقم هشاشة الشغل الموسمي، وتزايد الهجرة القروية وارتفاع الضغط على سوق الشغل بالمجالات الحضرية، فضلا عن انعكاس تراجع الإنتاج الفلاحي على أسعار المواد الغذائية وما يترتب عن ذلك من تآكل القدرة الشرائية للأجراء والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود.

ومن هنا، فإن مواجهة آثار التغيرات المناخية لا يمكن أن تنفصل عن تعزيز الحماية الاجتماعية وضمان انتقال عادل نحو اقتصاد منخفض الكاربون يحافظ على مناصب الشغل ويخلق فرص عمل جديدة ولائقة ولا يحمل الطبقة العاملة كلفة هذا الانتقال.

السيد الرئيس،

لا شك أن بلادنا راكمت خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج، كما انخرطت في العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمناخ.

غير أن التقييم الموضوعي يبين أن حجم التحديات أكبر من مستوى التنسيق والنجاعة المطلوبة، حيث لاتزال السياسيات القطاعية تعاني ضعف الالتقائية ومحدودية التنسيق بين المتدخلين، كما أن البعد الاجتماعي لا يحظى بالمكانة التي يستحقها داخل هذه السياسات، رغم أن نجاحها رهين بحماية الإنسان وصون كرامته.

إننا في الإتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن نجاح السياسات المناخية رهين بإرساء انتقال عادل يضمن التوازن بين متطلبات حماية البيئة وحقوق العاملات والعمال.

فالانتقال الأخضر يجب ألا يؤدي إلى فقدان مناصب الشغل وتعميق الهشاشة، بل ينبغي أن يشكل فرصة لخلق وظائف لائقة، والاستثمار في التكوين وإعادة التأهيل لمواكبة التحولات المستقبلية.

هذا، مع مراجعة التشريعات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وإدماج المخاطر المناخية وتعزيز منظومة الوقاية داخل أماكن العمل، إضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتطوير آليات التأمين والتعويضات عن المخاطر والكوارث المناخية.

وختاما، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ندعو إلى:

- جعل مواجهة التغيرات المناخية فرصة لإرساء نموذج تنموي أكثر عدالة وإنصافا؛
- إرساء انتقال عادل نحو اقتصاد أخضر، يحافظ على مناصب الشغل ويخلق فرص عمل لائقة؛
- تغليب منطق الوقاية والتأقلم والتخطيط على منطق تدبير الأزمات والتدخل بعد الكوارث؛

- تعزيز منظومة الصحة والسلامة المهنية وإدماج المخاطر المناخية ضمن تشريعاتها؛

- إشراك النقابات والفرق الاجتماعيين في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات المناخية في إطار حوار اجتماعي مؤسساتي مستدام.

ختاما، إن نجاح السياسات المناخية لا يقاس فقط بحجم الاستثمارات أو المشاريع المنجزة، وإنما يقاس بقدرتها على حماية الانسان، وضمان كرامته وتحقيق العدالة الاجتماعية بما ينسجم مع طموح بلادنا في بناء الدولة الاجتماعية وتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

مجموعة الدستوري الديمقراطي ستقدم مداخلتها مكتوبة لإدراجها في المحضر.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

تنعقد هذه الجلسة السنوية في ظرفية دقيقة تتزايد فيها حدة التغيرات المناخية وتتعمق آثارها على الاقتصاد الوطني والمجتمع في ظل توالي سنوات الجفاف وتنامي الإجهاد المائي وارتفاع درجات الحرارة وتكرار الظواهر المناخية القصوى، بما يفرض تقييما موضوعيا لمدى نجاعة السياسات العمومية، ليس فقط من خلال ما أنجز من برامج، ولكن أيضا من خلال أثرها الحقيقي على المواطنين والمواطنات.

لقد جعل دستور المملكة من التنمية المستدامة والحق في بيئة سليمة وربط المسؤولية بالمحاسبة مرتكزات أساسية للعمل العمومي، غير أن تقييم حصيلة السياسات المناخية يبين أن الفجوة ما تزال قائمة بين طموح الاستراتيجيات وواقع التنفيذ وبين حجم الاعتمادات المرصودة والنتائج المحققة على أرض الواقع.

لقد أطلق المغرب استراتيجيات ومخططات طموحة في مجالات الماء والطاقة والانتقال البيئي، وعزز حضوره الدولي في قضايا المناخ، غير أن التحدي الحقيقي لم يعد يكمن في إعداد استراتيجيات، بل في حسن تنزيلها وضمان التقائيتها وقياس أثرها وتوفير شروط الحكامة والنجاعة.

ومن هذا المنطلق، تطرح مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جملة من الملاحظات الأساسية:

أولا، ما تزال السياسات القطاعية تعاني ضعف التنسيق، وهو ما يؤدي إلى تشتت الجهود وتداخل اختصاصات في غياب قيادة موحدة تضمن انتقائية بين مختلف البرامج العمومية.

لا تزال الجماعات الترابية الفاعل الأقرب إلى المواطنين تعاني محدودية الإمكانات المالية والبشرية والتقنية، رغم أنها توجد في الواجهة الأولى لمواجهة آثار الفيضانات والحرائق والإجهاد المائي والكوارث الطبيعية.

لا يمكن الحديث عن انتقال بيئي ناجح دون انتقال اجتماعي عادل، فالتغيرات المناخية أصبحت تؤثر بشكل مباشر على فرص الشغل.

أوضاع العاملات والعمال، خصوصا في القطاعات الفلاحية الغابوية، الصيد البحري، السياحة، وهو ما يفرض إدماج مفهوم الانتقال العادل في مختلف السياسات العمومية بما يضمن حماية الشغل وتأهيل الموارد البشرية وإحداث وظائف خضراء تحفظ الكرامة وتحد من الهشاشة.

السيد الرئيس،

إن العدالة المناخية لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية، فلا يعقل أن تتحمل الفئات الهشة وصغار الفلاحين وسكان العالم القروي والعمال محدودي الدخل الكلفة الأكبر للتغيرات المناخية، في الوقت الذي تظل فيه آليات الدعم والحماية الاجتماعية والتعويض عن الأضرار محدودة وغير كافية.

كما أن نجاح السياسات المناخية يقتضي إشراكا حقيقيا للشركاء الاجتماعيين، وفي مقدمتهم النقابات، ليس فقط في مرحلة التنفيذ، بل أيضا في بلورة السياسات العمومية وتقييمها انسجاما مع مقتضيات الدستور وروح الحوار الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إن تقييم مدى جاهزية المتدخلين يفرض طرح أسئلة جوهرية:

هل نتوفر اليوم على منظومة فعالة للإنذار المبكر والتدخل السريع تغطي مختلف جهات المملكة؟

هل أصبح التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الترابية في المستوى المطلوب أثناء الأزمات المناخية؟

هل تخضع البرامج الممولة في إطار التكييف مع المتغيرات المناخية لتقييم دوري مستقل، يقيس فعاليتها ومردوديتها؟

وهل يتم توجيه التمويلات العمومية وفق أولويات الإنصاف المجالي، أم أنها ما تزال تعاني اختلالات في التوزيع؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي ستحدد مدى نجاح السياسات العمومية وليس فقط حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها.

السيد الرئيس،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية، تدعو:

- تعزيز الحكامة المناخية عبر إرساء آلية وطنية موحدة لتنسيق

السياسات العمومية ذات الصلة؛

- تسريع الاستثمار في الأمن المائي وتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة والاقتصاد في استهلاك الماء؛

- دعم الجماعات الترابية بالموارد المالية والبشرية اللازمة لمواجهة المخاطر المناخية؛

- إدماج البعد المناخي في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية؛

- وضع استراتيجيات وطنية للانتقال العادل تحمي العاملات والعمال وتؤهل الكفاءات للمهن الخضراء، وتضمن عدم ترك أي فئة أو مجال ترابي خارج دينامية التحول البيئي؛

- تطوير البحث العلمي والابتكار في مجالات المناخ والطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري؛

- اعتماد نظام دوري لتقييم السياسات المناخية، قائم على مؤشرات دقيقة للنجاعة والأثر، مع نشر النتائج وتعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي الختام، السيد الرئيس، إن مواجهة التغيرات المناخية ليس قضية بيئية فقط، بل هي قضية سيادة وطنية وأمن مائي وغذائي وعدالة اجتماعية وتنمية اقتصادية.

من هذا المنطلق، فإننا نؤكد أن نجاح بلادنا في كسب هذا الرهان يقتضي الانتقال من منطق تدبير الأزمات إلى منطق بناء القدرة على الصمود وبمنطق البرامج المتفرقة إلى سياسة عمومية مندمجة، ومن المقاربة التقنية الضيقة إلى مقاربة تنموية، تجعل الإنسان وكرامته في صلب كل السياسات.

وستظل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حريصة على الدفاع عن سياسة مناخية عادلة، ناجعة ومستدامة، توازي بين حماية البيئة وتحقيق التنمية وصون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المنسق المحترم.

الكلمة للسيد المستشار المحترم خالد السطي أو السيدة المستشارة المحترمة لبنى علوي، في حدود ثلاثة دقائق.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة السنوية، المخصصة لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية، ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على أهمية هذا التمرين الدستوري ودور وظيفة تقييم السياسات العمومية في إنجاح هذه السياسات، ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالعمل المهم الذي قامت به مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة برئاسة السيد المستشار المحترم ميلود معصيد، ومقررها المستشار المحترم السيد لحسن نازهي.

كما أنوه بحرص هذه اللجنة على إعداد تقريرها في الوقت المحدد، آملين أن تجد الخلاصات والتوصيات المتضمنة في طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا، لتقديم الشكر والتقدير لرئيس المجموعة وأعضائها والطاقم الإداري، كما نلتمس من مجلسنا الموقر العمل على تحفيزهم وتشجيعهم ماديا ومعنويا.

السيد الرئيس المحترم،

ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى:

- ضرورة دعم وتسريع التحول نحو الطاقة النظيفة وتشجيع وسائل النقل المستدام، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات؛

- دعم التحول الطاقي بتشجيع الأسر على الولوج للطاقة النظيفة؛

- حماية الغطاء الغابوي وتعزيزه من خلال دعم وتشجيع سياسة التشجير؛

- ترشيد الاستهلاك للمياه، لا سيما المياه الموجهة للفلاحة، من خلال دعم وتطوير الزراعات المستدامة ووقف المزروعات المستنزفة للفرشة المائية؛

- مراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بالبيئة ونشر الوعي البيئي والتنشئة البيئية؛

- اعتماد سياسات التشغيل الخضراء لخلق فرص الشغل، فرص عمل مستدامة ولائقة وتضمن في الوقت نفسه حماية العمال من المخاطر المناخية وتعزيز شروط الصحة والسلامة المهنية؛

- وضع إطار مؤسساتي لحماية الفئات الهشة من تداعيات التغيرات المناخية، كبناء ملاجئ مناخية لحماية بعض الفئات الهشة أو الأشخاص بدون مأوى؛

- ملاءمة العمارة المغربية مع هذه التغيرات المناخية، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها الحد من التداعيات المناخية.

وعليه، لا بد أن تصبح التغيرات المناخية عاملا بنيويا في البرامج الحكومية والمخططات القطاعية، بما يسهم في الحد من تداعيات التغيرات المناخية والوقاية منها.

وفي الختام، نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين وللسيد الأمين العام للمجلس وكافة الموظفين والأطر، على دعمهم وتيسيرهم لأشغال هذه اللجنة ولأعمال المجلس بصفة عامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والآن الكلمة للسادة أعضاء الحكومة المحترمين وذلك في نفس المدة الزمنية المخصصة لأعضاء المجلس 86 دقيقة.

الكلمة للسيد الوزير المحترم، وزير التجهيز والماء في حدود 22 دقيقة.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين البرلمانيين الحاضرين معنا،

أود في البداية أن أشكر السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية والسيد المقرر وكل أعضاء اللجنة على هاذ التقرير الهام، الذي قرأته بإمعان وفيه العديد من الأمور، وكذلك لا من حيث التجارب الدولية ولا من حيث التطورات المناخية على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني، وكذلك معطيات مهمة بالنسبة للسياسات المتبعة في بلادنا والاقتراحات والتوصيات التي سنأخذ بها، إن شاء الله، في هذا الإطار.

وبالتالي فلن أرجع إلى العديد من الأرقام التي جاء بها التقرير وكذلك إلى العديد من النقط التي أتى بها، خصوصا في المجال الذي أشرف عليه، ألا وهو قطاع الماء.

من الضروري، ولكن سأركز على بعض المعطيات الأساسية التي ينبغي أن نأخذ بها، خصوصا بعد تدخلات السادة المستشارين الأعزاء، من خلال العديد من التساؤلات وكذلك الملاحظات التي طرحوها، سأحاول أن أتفاعل معها.

أول شيء وهو أنه طبقا للتوجيهات الملكية، وأنتم تعلمون بأن جلالة الملك فهو أعطى أولوية قصوى لمجال الماء من خلال خطابين، خطاب العرش وخطاب في افتتاح البرلمان، وكذلك اجتماعين ترأسهم شخصيا حول الماء، فأعطى العديد من التوجيهات التي تم تنفيذها على أرض الواقع.

وفي إطار هذه التوجيهات، هنالك أهداف مسطرة:

الهدف الأول، وهو أن نضمن 100% من الماء لكل المواطنات والمواطنين أينما كانوا.

والهدف الثاني، وهو أن نضمن كيفما كانت التغيرات المناخية 80% من الحاجيات في مجال السقي الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي.

ولتحقيق ذلك، فكان من الضروري أن نعمل على تحقيق تحولات كبرى في السياسة المائية في بلادنا.

التحول الأول، وهو أن نمر من الاعتماد فقط على الموارد المائية الاعتيادية وعلى الفرشة المائية إلى الاعتماد على سياسة مندمجة تعتمد على مزيج متكامل لمصادر المياه الاعتيادية وغير الاعتيادية، اللي غندخلو فيها بالطبع تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة.

التحول الثاني، الذي عرفته بلادنا خلال هذه السنوات، وهو أننا مررنا من سياسة رد الفعل - كما جاء في تدخلاتكم - وسياسة المدى القريب إلى سياسة المدى البعيد، بحكم أننا وضعنا في كل حوض مائي مخطط استراتيجي في أفق سنة 2050، وحددنا ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها؟ وما هي الحاجيات؟ وكيف يمكن أن نصل إلى التوازن ما بين العرض والطلب في مجال الماء في كل حوض من الأحواض المائية؟

وفي هذا الإطار، أريد أن أشكر كل المتدخلين في هاذ المجال، خصوصا بالنسبة لوكالات الحوض المائي التي قامت بإعداد هذه التقارير بتشاور تام مع مجلس الحوض، وبالتالي هنا المنتخبين فهما مشكورين ساهموا كذلك في إعداد هذه المخططات على المدى البعيد.

ويمكن القول هناك، أن هنالك أولا بعدا ترابيا وفي نفس الوقت هنالك كذلك تنسيق ما بين كل المتدخلين، كانوا وزارات، كانوا كذلك غرف مهنية وكانوا كذلك منتخبين في هاذ الإطار، زيادة على المجتمع المدني وجمعيات مستعملي الماء.

وبالتالي، فهذا المعطى معطى أساسي ينبغي التأكيد عليه، واشتغلنا كذلك على وضع مخطط وطني للماء انطلاقا من هذه المخططات الترابية، لأن اعتبرنا أن الأولوية كان ينبغي أن تعطى للبعد الترابي وللبعد الجهوي عوض أن تعطى للبعد الوطني أولا وتنزيلها على البعد الترابي ثانيا، فغيرنا المقاربة في هاذ الإطار.

التحول الثالث، وهو أن غيرنا كذلك منطق التضامن اللي كان سائد في بلادنا، منطق التضامن فكانت الجبال والقرى هي التي تتضامن مع المدن، اليوم تحول الأمر، هنا اليوم فالمدن الساحلية هي التي تتضامن مع القرى ومع الجبال، كيف؟

من خلال بالطبع استعمال تحلية المياه، فهذا ساعد أولا على توفير المياه التي كانت تبعث وتنقل إلى المدن الساحلية، لضمان الماء الصالح للشرب لهذه المدن، ستبقى في العالم القروي وستبقى في الجبال، وهذا سيتم استعماله لضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للعالم القروي وكذلك لضمان، وهذا شيء مهم كذلك، مياه السقي الفلاحي في المناطق القروية، وهذا تحول كبير.

ولكن أكثر من ذلك أنه سنطلق اليوم، إن شاء الله، في هاذ الشهر يوليوز، فهو تم تحويل المياه من آسفي إلى مدينة مراكش، إلى مدينة ابن جرير، إلى كذلك، ملي تنقول المدينة، المناطق، واليوسفية كذلك، وهذا يبرهن على أنه اليوم هنالك تضامن كذلك مع المدن الداخلية والقرى كذلك

في هذا المجال، نفس الشيء بالنسبة للجرف الأصفر بحكم أنها سننقل المياه من الجرف الأصفر إلى مدينة خريبكة والمناطق القروية المجاورة لها، وهاذ البعد كذلك فهو يدخل في إطار هاذ المنطق ديال التضامن الجديد الذي تم تكريسه.

بالطبع من أجل تحقيق كل ذلك كان من الضروري أن يكون هنالك تنسيق في السياسات العمومية، وبالتالي فهاذ التنسيق فكان حاضرا من خلال لجنة القيادة، التي يترأسها السيد رئيس الحكومة في مجال الماء، من خلال قيادة مخطط 2020-2027 لمياه السقي والمياه كذلك الصالحة للشرب، طبقا للتوجيهات الملكية السامية.

وفي هذا الإطار، فكل الوزارات المعنية فحاضرة فهاذ لجنة القيادة من أجل تحديد كيفية تنزيل هذه البرامج والتتبع، وهذا اللي جعل أن جلالة الملك فهو أعطى الأوامر ديالو باش أن نرفعو من القيمة ديال هاذ المخطط من 115 مليار ديال الدرهم إلى 143 مليار ديال الدرهم، من أجل مواجهة إشكالية الجفاف التي عشناها طيلة سبع سنوات الماضية.

ثانيا، أنه هنالك كذلك اللجنة الوطنية للماء التي تترأسها وزارة التجهيز والماء، وفيها وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء وكذلك بالطبع وزارة الاقتصاد والمالية، أي الوزارات المعنية كلها فهي حاضرة كذلك في هذا الإطار من أجل برمجة وتنفيذ وتتبع التطورات التي نعرفها على الصعيد الوطني بخصوص إشكالية الماء، لا من حيث الجفاف ولا من حيث الفيضانات.

وهنالك كذلك، لجان جهوية يترأسها ولاة صاحب الجلالة في هاذ الإطار، من أجل كذلك تنفيذ سياسات الماء على الصعيد الجهوي، والعمل كذلك على التأكد من القرارات التي ينبغي اتخاذها حتى تكون كذلك في إطار المنصف، وكذلك في إطار الفعالية المرجوة في هاذ الإطار.

فهنالك إذن تنسيق متعدد المستويات، وبالطبع هنالك كذلك تنسيق على الصعيد المحلي من خلال السادة العمال واللجان الإقليمية للماء، وتتخذ العديد من التدابير المهمة من بينها القرارات العالية اللي اتخذات في مجال مثلا أنه تم المنع من القضية اللي كانت مطروحة مثلا بالنسبة لمدينة طاطا بالنسبة للدلاح باش أنه ما يبقاش يتزرع، فهاذي قرارات دارت طبقا للمداولات اللي كانت في اللجنة الإقليمية للماء بالنسبة للمنطقة، وتخفيض 75% بالنسبة للإقليم ديال زاكورة، هذا كذلك تيدخل في إطار هاذ الأبعاد.

باش يمكن لنا نوصلو لهاذ المستوى، اللي بغيت نأكد وهو أنه تم العمل على تنفيذ خارطة الطريق التي وضعها جلالة الملك محمد السادس أيده الله، ألا وهو تسريع وتيرة إنجاز السدود، تم إنجاز ثمانية سدود كبرى فهاذ السنوات الأخيرة وتعطات كذلك الانطلاقة، واليوم يمكن لنا نعتبرو بأنه وصلنا إلى مستويات متقدمة في إنجاز أربعة عشر سدود أخرى، وعندنا ثلاثة سدود اللي غادي تنطلق هذه السنة، زيادة على 155 سد صغير وتلي اللي هو تدار على صعيد الأقاليم واللي غيكون عندو واحد الوقع جد إيجابي، لأن غنوصلو لواحد المستوى ديال عدد السدود اللي هي كاينة اليوم منذ الاستقلال إلى اليوم، فهوما غنضاعفو هاذ العدد في هاذ السنوات من هنا لنهاية 2028.

هنالك كذلك إنجاز مشاريع الربط بين الأحواض المائية، اللي مكنت الربط بين سبو وأبي رقراق، يمكن من تحويل 953 مليون متر مكعب، واللي مكن من ضمان الماء الصالح للشرب للمناطق ما بين الرباط والدار البيضاء، وفي شهر دجنبر إن شاء الله سيتم إطلاق الجزء الثاني من هذه الطريق السيارة للماء، طبقا للقرار الملكي السامي، باش نوصلو إن شاء الله إلى أم الربيع.

هنالك في مجال تحلية المياه، مررنا من 46 مليون متر مكعب سنة 2001 إلى 410 مليون متر مكعب اليوم، وغنوصلو مليار و700 مليون متر مكعب سنة 2030، الفكرة وهو أن 60% من الحاجيات ديال الماء الصالح للشرب ستأتي من تحلية المياه، وهذا سيضمن استمرارية ديال ضمان 100% ديال الإمكانيات المائية إن شاء الله اللي تكون ديال الماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنات والمواطنين اللي تكون مضمونة مستقبلا مع هاذ المخطط الجديد ديال التنمية المحلية المندمجة، اللي جعل الماء في صلب هاذ المخطط، وستكون هنالك في هاذ الإطار برامج خاصة بالنسبة لضمان الماء بالنسبة للدواوير إن شاء الله مستقبلا.

هنالك بالطبع، إعادة استعمال المياه العادمة اللي مررنا من 40 مليون متر مكعب إلى اليوم 53 مليون متر مكعب، ونوصلو إن شاء الله في 2027 إلى 100 مليون متر مكعب، هنالك كذلك تدبير الطلب على الماء من خلال الوصول إلى 850.000 هكتار ديال الري الموضعي أي التنقيط، وهنالك كذلك معالجة إشكالية ديال التسربات اللي كاينة في قنوات الماء الصالح للشرب وكذلك في القنوات الفلاحية.

ونشتغل اليوم على تنزيل المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، من خلال وضع أطلس جديد خاص ديال المناطق المهددة بالفيضانات، باش تكون استباقية اللي أكدتم عليها، وبالتالي بهاذ الكيفية فغيكون عندنا مخطط وطني واضح في هاذ الإطار وغيكون كذلك مخططات للتدبير المسبق حول الفيضانات في هذا المجال، زيادة على ما هو مرتبط كذلك بالإنذار المبكر اللي غنزيدو نكثفو منو، كما تتبعتم، فاشتغلنا كثير مع هاذ الأمر مع المديرية العامة للأرصاد الجوية، وإن شاء الله سنعمل على تنفيذ ذلك في هاذ الإطار لتدبير المخاطر.

ونشتغل كذلك في هاذ الإطار، على مراجعة سياسة البنيات التحتية الطرقية، لأن مع التغيرات المناخية، مع هاذ الفيضانات، من الضروري أن نراجع كيفية بناء الطرق، ونفس الشيء بالنسبة للموانئ، انتوما عارفين بأن المستوى ديال المياه تيرتفع، وبالتالي من الضروري كذلك أن يكون هنالك

هاذ الموانئ الخضراء تأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات المستقبلية.

وأخيرا، أريد أن أؤكد بأننا نشتغل كذلك وإن شاء الله يوم الخميس، إذن غدا إن شاء الله في مجلس حكومي، البرمجة ديال السيد رئيس الحكومة، أمر مهم مع السيد الأمين العام للحكومة، أمر مهم وهو تحويل المديرية العامة للأرصاد الجوية إلى "وكالة مغربية للأرصاد الجوية والمناخ"، باش أن هاذ البعد المناخي يكون حاضر بقوة في إطار الأعمال التي تقوم بها هذه المديرية، وتعطى لها كل الإمكانيات اللازمة باش نزيدو نطورو القدرات ديالنا للتعرف بهذه التطورات المناخية، وكذلك العمل على الاستباقية وكذلك أخذ التدابير اللازمة لمواجهة الإشكاليات المطروحة في هذا الإطار.

ونحن بالطبع معبئين من أجل العمل بتوصياتكم على أرض الواقع وأن نطور كذلك مناعتنا وقدراتنا لمواجهة التحولات المناخية في ظل السياسات التي حددها جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في حدود 21 دقيقة.

تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة نعيمة ابن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد رئيس المجموعة الموضوعاتية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أهنئ المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية، رئيسا ومقررا وأعضاء على المجهودات القيمة التي قاموا بها من أجل إعداد تقرير جد هام من شأنه أن يساعد في الدفع إيجابا بالسياسات العمومية في المجال.

كما يسرني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة التي تخصص لمناقشة مضامين التقرير المنجز من طرف مجموعتكم الموقرة حول موضوع "السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها"، بعد اللقاء الذي نظمتموه للاستماع إلى عرض الوزارة في المجال بتاريخ 11 يونيو 2026، والذي شكل مناسبة لاستعراض مختلف تدخلات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في مجال حماية الفئات الهشة من آثار الكوارث الطبيعية، وأيضا مناسبة للتفاعل معها من طرف السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

حضرات السيدات والسادة،

تشهد بلادنا، كما نعلم جميعا، تزايدا ملحوظا في حدة وتواتر الظواهر المناخية المتطرفة التي لم تعد تقتصر على الكوارث الطبيعية المفاجئة، بل أصبحت تشمل تحديات طبيعية متنامية، من بينها تواتر موجات الجفاف وندرة الموارد المائية وارتفاع درجات الحرارة وموجات الحر الشديدة وتزايد مخاطر الفيضانات والسيول والانجرافات، فضلا عن انعكاسات هذه التحولات على الأمن المائي والغذائي والبرامج الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية المحلية.

ولا تقف آثار هذه التغيرات عند الأضرار التي تلحقها بالبيئة وبالمحيط، بل تمتد إلى المجال الاجتماعي وتفرض تحديات تزداد حدتها لدى الفئات الهشة، بالنظر لمحدودية مواردها وضعف قدرتها على التكيف مع الأزمات، خصوصا من جراء فقدان المساكن أو تضررها نتيجة الفيضانات والانهيارات الارضية وتفاقم الهشاشة الصحية والغذائية، لا سيما لدى الأطفال وكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص في وضعية مرض، إضافة إلى تعطل الولوج إلى الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات الهجرة بسبب تدهور الظروف المعيشية، الشيء الذي يتطلب اتخاذ مبادرات ترمي إلى إدماج البعد الاجتماعي في مختلف السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالمناخ وتدبير المخاطر والكوارث، وتقوية أنظمة الحماية الاجتماعية وتطوير آليات الإنذار المبكر والتدخل الاستباقي.

فضلا عن تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين والرفع من نجاعة استخدام الموارد المخصصة للوقاية من المخاطر والتخفيف من آثارها، وذلك من أجل تعزيز الصمود الاجتماعي، باعتباره مقوما أساسيا لتحقيق الدولة الاجتماعية، كما أرسى دعائمها جلالة الملك نصره الله وأيده، وركيزة أساسية لتحقيق التنمية بشكل عام.

ومن هذا المنطلق، فإن مواجهة آثار التغيرات المناخية لا يمكن أن تقتصر على التدخلات التقنية والبيئية فقط، بل تستوجب اعتماد مقاربة شمولية، تجعل من البعد الاجتماعي والعمل الإنساني مكونين أساسيين وحاسمين في جميع مراحل تدبير المخاطر، من الوقاية إلى الاستعداد ثم الاستجابة، فالتعافي، بما يضمن حماية الأشخاص والأسر في وضعية هشاشة ويعزز قدرتهم على الصمود والتكيف.

ويكتسي هذا النوع من التدخل أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطه المباشر بحماية الإنسان وصحته النفسية والجسدية وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والحد من الآثار السلبية التي تخلفها الكوارث على الأفراد وعلى المجتمع.

وفي هذا الإطار، واستنادا إلى التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الرامية إلى تعبئة كافة الوسائل بالسرعة والفعالية اللازمتين لمساعدة المواطنين والأسر المتضررة من الكوارث، وإلى مقتضيات

دستور المملكة لسنة 2011، تبنت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، رؤية واضحة المعالم من أجل بناء منظومة اجتماعية مستدامة واستباقية قادرة على حماية الفئات الهشة من آثار الكوارث الطبيعية وضمان استمرارية الخدمات الاجتماعية والمساهمة في تعزيز الصمود المجتمعي والتكيف مع آثار التغيرات المناخية.

وبالإضافة لكون رؤية الوزارة في هذا الصدد، ترتكز على الانتقال من منطق التدخل الحصري بعد وقوع الأزمة إلى منطق تعزيز الجاهزية الاجتماعية المسبقة، فإن تدخلاتها تستند في هذا المجال على مجموعة من المبادئ المؤطرة، وفي مقدمتها الاستجابة السريعة والفعالة والاستباقية والجاهزية والمقاربة التشاركية والقرب والالتقائية والدعم النفسي والاجتماعي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن التتبع والتقييم المستمرين لضمان فعالية التدخلات وتحسين جودتها، وهي الأمور التي راكمت فيها الوزارة خبرة واسعة، نظرا لكونها حتى في الأحوال العادية تشتغل مع المواطنات والمواطنين في وضعية هشة، وذلك سواء من خلال الاستراتيجيات أو من خلال عملها الميداني.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكلت عدة محطات واختبارات ميدانية، فرصة حقيقية لإبراز نجاعة هذه الرؤية وفعالية آليات التدخل المعتمدة، وفي مقدمتها زلزال الحوز وفيضانات أسفي والجنوب الشرقي للمملكة وأقاليم الغرب وحرائق العراش وتازة وتاونات، إضافة إلى حملات الشتاء الموجهة لفائدة الأشخاص سنويا بدون مأوى، حيث أبان القطاع عن قدرته على التعبئة السريعة والتنسيق الميداني والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية للفئات المتضررة.

ويتواصل عمل الوزارة والمؤسسات التابعة لها، وخصوصا مؤسسة التعاون الوطني، التي راكم العاملون بها خبرة كبيرة في مجال التدخل الاجتماعي بعد وقوع الكوارث من خلال تقديم مختلف أشكال المساعدة والإغاثة والإسعاف الاجتماعي وتوفير الإيواء والرعاية والمواكبة النفسية والاجتماعية وتعميم استمرارية خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال اليتامى والأشخاص بدون مأوى والأسر المعوزة والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية مرض، وغيرهم من الفئات الأكثر هشاشة.

وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المثال، وفي إطار مساهمة الوزارة في المجهودات الوطنية للتخفيف من آثار زلزال الحوز، تم تشكيل فرق ميدانية مختصة، مكونة من 400 أخصائي ومساعد اجتماعي، وتم تقديم المساعدات العينية إلى حوالي 42.204 أسرة، بينما استفادت 46.744 أسرة من المساعدات الاجتماعية، فضلا عن توفير الدعم النفسي لأكثر.. لما يناهز 16.000 فردا، وقد بلغت تكلفة هذه التدخلات 30.5 مليون درهم.

وعلى إثر الفيضانات التي شهدتها بعض أقاليم المملكة، ساهمت الوزارة بجانب باقي المتدخلين في كل من إقليمي العرائش والقصر الكبير في إجلاء أكثر من 112.695 شخصا، مع التكفل بإيواء 1200 شخصا، إلى جانب توزيع المساعدات العينية على الأسر المتضررة.

وفي إطار تعزيز الحكامة والالتقائية، تم إحداث لجنة مركزية لليقظة على مستوى الوزارة، مع تعبئة المصالح اللامركزة والمؤسسات الموضوعة تحت الوصاية وتعزيز التنسيق مع السلطات المحلية والقطاعات الحكومية والجماعات الترابية ومكونات المجتمع المدني، بما يضمن نجاعة التدخلات وتكاملها في مختلف مراحل تدبير الأزمات والكوارث.

ولضمان نجاعة هذه التدخلات واستدامتها، عملت الوزارة على تطوير منظومة العمل الاجتماعي، من خلال حزمة متكاملة من التدابير الرامية إلى تأهيل الموارد البشرية العاملة في المجال والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للفئات الهشة.

ففي مجال تنظيم مهن العمل الاجتماعي، تم إرساء إطار تنظيمي وتشريعي متكامل لمأسسة هذه المهن، وذلك من خلال استكمال إصدار جميع النصوص التطبيقية للقانون 45.18 المتعلق لتنظيم مهنة العاملين والعاملات الاجتماعيين.

كما عملت الوزارة على تعزيز العرض التكويني وتقريبه من مختلف جهات المملكة، عبر الشروع في إحداث ثلاثة معاهد وطنية للعمل الاجتماعي، بكل من جهة سوس- ماسة بأكادير والعيون- الساقية الحمراء بالعيون وبني ملال- خنيفرة بالفقيه بن صالح، إلى جانب إبرام شراكات مع الجامعات والمعاهد الوطنية لتطوير التكوين التكميلي والتكوين المستمر في هذا المجال، وقد توجت هذه الجهود بمنح 522 اعتمادا لفائدة حاملي الشهادات والديبلومات، منهم 360 عاملة اجتماعية و162 عاملا.

أما في مجال تحسين خدمات التكفل المؤسساتي لفائدة الفئات الهشة، فقد عملت الوزارة على توسيع العرض الاجتماعي في المجال، حيث بلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة 1321 مؤسسة، تقدم خدماتها لأزيد من 116.000 مستفيد ومستفيدة، كما تواصل الوزارة تأهيل هذه المؤسسات وملاءمتها مع المعايير التي أقرها القانون رقم 65.15 ولا سيما ما يتعلق بالبنيات التحتية والتجهيزات، إلى جانب ضمان جودة واستمرارية الخدمات المقدمة، من خلال تخصيص منح سنوية لدعم ميزانيتها.

حضرات السيدات والسادة،

إن تقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية يشكل فرصة مهمة للوقوف على المكتسبات المحققة ورصد التحديات القائمة واستشراف سبل تطوير آليات التدخل والجاهزية، لا سيما من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين وتطوير أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة الاجتماعية وتقوية القدرات البشرية والمؤسساتية وتحسين استهداف الفئات والمجالات الأكثر عرضة للمخاطر.

وختاما، إننا على يقين بأن تعزيز الصمود الاجتماعي لم يعد مجرد خيار، بل أصبح رهانا استراتيجيا وشرطا أساسيا لبناء مجتمع أكثر قدرة على مواجهة

الأزمات والكوارث، وأكثر تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمجالية، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية ومع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى بلادنا إلى تحقيقها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

كلمة السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، سيقدمها بالنيابة عنها السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان المحترم، وذلك في حدود 22 دقيقة.

السيد أديب ابن ابراهيم كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أشارك في أشغال هذه الجلسة السنوية الهامة التي خصصها مجلسكم الموقر لمناقشة موضوع يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل بلادنا، ويتعلق بتقييم السياسة العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية مختلف المتدخلين لتعزيز قدرة المملكة على التكيف مع هذه التحولات المتسارعة.

ولا يسعني في البداية، إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى مجلس المستشارين وإلى المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أعدت هذا التقرير، لما بذلته من مجهود علمي ومؤسساتي يعكس المكانة التي أصبحت تحتلها قضايا المناخ ضمن أولويات النقاش العمومي، باعتبارها لم تعد تقتصر على بعدها البيئي، بل أضحت قضية استراتيجية تمس الأمن المائي، الأمن الغذائي والأمن الطاقي والأمن الترابي، وتمثل أحد أبرز رهانات التنمية المستدامة في العقود القادمة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اختار المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أن يجعل من التكييف مع التغيرات المناخية خيارا استراتيجيا، وأن يعتمد مقاربة استباقية تجعل من الوقاية والاستشراف ركيزتان أساسيتان للعمل العمومي، إيمانا من أن بناء القدرة على الصمود لا يتحقق بعد وقوع الأزمات، وإنما يبدأ قبل ذلك بسنوات، من خلال حسن التخطيط وجودة الحكامة والاستثمار في المعرفة وحسن تدبير المجال.

إن ما يميز التجربة المغربية اليوم هو انتقالها التدريجي من منطق تدبير آثار الكوارث إلى منطق بناء مجالات ترابية أكثر قدرة على مقاومة المخاطر وأكثر استعدادا لمواجهة التقلبات المناخية، وهو تحول عميق لم يعد يقتصر على قطاع بعينه، بل أصبح توجها يؤطر مختلف السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، فإن مسؤولية وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة لا تتمثل فقط في مواكبة هذا التحول، وإنما يسعى في قيادته من خلال جعل البعد المناخي مكونا أساسيا في السياسات الترابية والعمرانية وفي آليات التخطيط والتنظيم وفي البرامج الموجهة لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين.

حضرات السيدات والسادة،

إن آثار التغيرات المناخية لا تقتصر على المدن وحدها، وإنما تمتد إلى مختلف المجالات الترابية، من السواحل إلى الجبال ومن الواحات إلى السهول ومن المراكز الحضرية إلى العالم القروي، حيث تتجلى تحديات الإجهاد المائي والفيضانات والانجرافات وارتفاع درجات الحرارة والتصحر وتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية والبنيات التحتية.

ومن تم، فإن الرهان لم يعد يقتصر على بناء مدن قادرة على الصمود، وإنما أصبح يتمثل في بناء مجالات ترابية أكثر مرونة واستدامة، قادرة على التكييف مع التحولات المناخية وضمان استمرارية التنمية وحماية الموارد الاستراتيجية وصون سلامة المواطنين والمواطنات.

وفي هذا الإطار، يتطلع إعداد التراب الوطني بدور هام في توجيه التنمية وفق خصوصيات كل مجال وتحقيق التوازن المجالي والحد من الهشاشة الترابية، حيث اعتمدت الوزارة تحولا نوعيا في مقاربتها، قوامها جعل التكييف مع التغيرات المناخية ركيزة مؤسسة للسياسات الترابية وليس مجرد بعد بيئي يؤخذ بعين الاعتبار.

وقد تجسد هذا التوجه من خلال التوجهات الجديدة للسياسة العمومية لإعداد التراب التي أرست رؤية وطنية تجعل من الانتقال الإيكولوجي وتعزيز الصمود الترابي والمحافظة على الموارد الطبيعية في مقدمتها الماء مرتكزات لاختيارات التنمية.

كما تبنت مقاربة ترابية متميزة، تراعي خصوصية المجالات الجبلية والساحلية والواحية، وغيرها من المجالات الهشة بما يضمن توجيه الاستثمار العمومي والخاص نحو تنمية أكثر توازنا واستدامة، ويعزز قدرة مختلف المجالات الترابية على استباق آثار التغيرات المناخية والتكييف معها، وفق رؤية تجعل من المجال الترابي رافعة للسيادة البيئية والتنمية المستدامة.

بينما يشكل التعمير الأداة التنفيذية التي تترجم هذه الاختيارات إلى وثائق تنظيمية ومشاريع عمرانية، تضمن توجيه التوسع العمراني نحو المجالات الآمنة وإدماج المخاطر الطبيعية في التخطيط وتعزيز قدرة المدن والمراكز الحضرية على الصمود أمام آثار التغيرات المناخية.

وانطلاقا من هذه القناعة، شرعت الوزارة في إرساء جيل جديد من وثائق التعمير لا ينظر إلى التخطيط باعتباره مجرد وثيقة تنظيمية، وإنما باعتباره

أداة استشرافية لتوجيه التنمية والحد من التعرض للمخاطر والمحافظة على التوازنات البيئية وترشيد استهلاك المجال والموارد.

لقد أصبح إدماج المخاطر المناخية والطبيعية في وثائق التعمير قاعدة أساسية في التخطيط الحضاري، بما يضمن توجيه التوسع العمراني نحو المجالات الآمنة والحفاظ على المناطق ذات الحساسية البيئية وتعزيز حضور البنيات الخضراء والزرقاء وتشجيع المدينة المدمجة والرفع من جودة الفضاءات العمومية وتحسين نفاذية التربة، بما يساهم في الحد من آثار موجات الحرارة والفيضانات ويجعل المدينة أكثر قدرة على التكييف مع المتغيرات المناخية.

ومن أبرز التحولات التي شهدها قطاع التعمير خلال السنوات الأخيرة، اعتماد الخرائط القابلية للتعمير، باعتبارها إحدى أهم أدوات الوقاية والاستباق، إذ تمثل نقلة نوعية في تدبير المخاطر، لأنها تؤسس لاتخاذ القرار العمراني على أساس المعرفة العلمية الدقيقة بطبيعة المجال ومؤهلاته ومستويات تعرضه للمخاطر الطبيعية، بما يسمح بتوجيه التنمية نحو المواقع الأكثر أمانا والحد من تعمير المناطق الهشة قبل أن تتحول إلى بؤر جديدة للمخاطر.

وفي مجال تعزيز الصمود المائي، أطلقت الوزارة بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مشروعا رائدا يكرس مبادئ الاقتصاد الدائري للمياه في الوسط الحضري، باعتباره نموذجا جديدا لتدبير هذا المورد الاستراتيجي في ظل الإجهاد المائي المتفاقم.

ويهدف هذا المشروع إلى إدماج البعد المائي في التخطيط العمراني، من خلال اعتماد مرجعيات جديدة تقوم على ترشيد الاستهلاك وإعادة استعمال المياه المعالجة وتثمين مياه الأمطار وتوظيف الحلول المبتكرة والرقمنة لدعم اتخاذ القرار، بما يجعل من المدينة والمجال الترابي فضاء أكثر كفاءة في تدبير المياه وأكثر قدرة على التكييف مع آثار التغيرات المناخية.

وهكذا، لم تعد الوقاية مسؤولية أجهزة التدخل وحدها، بل أصبحت تبدأ منذ اللحظات الأولى التي اتخذ فيها قرار التخطيط أو الترخيص أو الاستثمار، وهو ما يجسد انتقال الدولة إلى ثقافة جديدة قوامها الاستباق، بدل رد الفعل، والوقاية، بدل المعالجة.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان التعمير يمثل خط الدفاع الأول للحد من تعرض المجالات الترابية للمخاطر، فإن الإسكان يشكل بدوره ركيزة أساسية لتعزيز صمود المواطن، باعتبار أن جودة السكن لم تعد تقاس فقط بما يوفره من شروط الراحة، وإنما أيضا بقدرته على ضمان السلامة والنجاعة الطاقية والتكييف مع التحولات المناخية.

ومن هذا المنطلق، تواصل الوزارة جهودها للحد من هشاشة النسيج العمراني، بما يضمن توفير بيئة سكنية أكثر أمانا وصحة واستدامة وتطوير منظومة البناء والسكن المستدام، حيث عملت الوزارة على إرساء إطار تنظيمي متكامل، يجعل من النجاعة الطاقية معيارا أساسيا في تصميم وإنجاز المباني، من خلال اعتماد المقتضيات التنظيمية المتعلقة بالأداء الحراري للمباني ومواصلة تطوير النظام العام للبناء، بما يكرس مبادئ البناء المستدام والتكييف مع المتغيرات المناخية.

ويعكس هذا التوجه إرادة الدولة في الانتقال من نموذج يركز على التوسع العمراني إلى نموذج يرتقي بجودة الإطار المبني، ويحد من استهلاك الطاقة ويحسن راحة الساكنة ويقلص البصمة الكربونية، بما يجعل المبنى جزءا من منظومة الصمود المناخي والتنمية المستدامة.

ويأتي هذا التوجه انسجاما مع التزام بلادنا بالانتقال نحو عمران منخفض الانبعاثات وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة، مما يجعل المبنى جزءا من الحل في مواجهة التغيرات المناخية، وليس مجرد مستهلك للموارد.

كما تحرص الوزارة على أن تظل سياسة المدينة رافعة لتعزيز العدالة المجالية والاندماج الاجتماعي، لأن المدن الأكثر قدرة على مواجهة التغيرات المناخية ليست فقط تلك التي تتوفر على بنية تحتية قوية، بل هي أيضا المدن التي تقل فيها مظاهر الهشاشة الاجتماعية، وتتوفر فيها خدمات القرب والفضاءات العمومية ذات الجودة والبنيات الإيكولوجية التي تساهم في تحسين جودة العيش والحد من آثار الظواهر المناخية القصوى.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أكدت التجارب الدولية أن التكييف مع التغيرات المناخية لا يمكن أن يكون مسؤولية قطاع واحد، بل هو ورش وطني جماعي يقوم على الالتقائية والتنسيق وتوحيد الجهود.

ومن هذا المنطق، حرصت وزارتنا على ترسيخ حكامة قائمة على التعاون الوثيق مع مختلف القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والوكالات الحضرية ووكالات الأحواض المائية ومؤسسات البحث والخبرة، إلى جانب شركائنا الوطنيين والدوليين، إيمانا منا بأن نجاح السياسات العمومية يقاس بقدرتها على تحقيق التكامل بين مختلف المتدخلين وليس بتعدد المبادرات القطاعية.

وفي هذا الإطار، أصبح إدماج البعد المناخي في التخطيط الترابي والعمراني يتم وفق رؤية تشاركية تستند إلى تبادل المعطيات وتوحيد المرجعيات، والاستفادة من التطور الذي تعرفه أدوات الرصد الجغرافي والرقمنة، بما يعزز جودة القرار العمومي ويرفع من فعالية تدخلات الدولة على المستوى الترابي.

حضرات السيدات والسادة،

إن التحولات المناخية التي يشهدها العالم اليوم تدفعنا إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية ذاته، فلم يعد النجاح يقاس فقط بحجم الاستثمارات أو وثيرة التوسع العمراني، وإنما بمدى قدرة هذا الاستثمار وهذه المدن وهذه المجالات الترابية على الصمود أمام الأزمات وعلى حماية الإنسان والموارد والمقدرات الوطنية.

ولهذا، فإن الرهان الحقيقي لم يعد هو التوسع العمراني في حد ذاته وإنما جودة العمران، ولم يعد هو استغلال المجال، وإنما حسن تدبيره، ولم يعد هو التنمية السريعة وإنما التنمية المستدامة القادرة على الاستمرار.

إننا نؤمن بأن التغير المناخي ينبغي أن يشكل فرصة لتطوير نموذجنا الترابي والعمراني وتعزيز الابتكار وتوجيه الاستثمار نحو مشاريع أكثر استدامة، وترسيخ ثقافة جديدة تجعل الوقاية والاستباق جزءا أصيلا من كل قرار تخطيطي أو عمراني.

حضرات السيدات والسادة،

إن المرحلة المقبلة تستوجب مضاعفة الجهود من أجل تعميق إدماج البعد المناخي في مختلف السياسات الترابية، ومواصلة تحديد منظومة التعمير وتسريع تعميم الخرائط القابلية للتعمير التي تمكن من استباق المخاطر وتعزيز قدرة الفاعلين الترابيين وتطوير آليات الحكامة واليقظة المجالية بما يواكب الدينامية التنموية التي تعرفها بلادنا.

كما سنواصل العمل على ترسيخ التخطيط الترابي العمراني القائم على المعرفة العلمية وعلى توسيع استعمال أدوات الرقمنة والبيانات الجغرافية وتعزيز التقائية السياسات العمومية، حتى تصبح مختلف البرامج الاستثمارية أكثر انسجاما مع متطلبات التكييف مع التغيرات المناخية، ولن يتحقق ذلك إلا بتعبئة جماعية تجعل من المجال الترابي فضاء للتنسيق بين مختلف المتدخلين، ومن المدينة مختبرا للابتكار ومن التخطيط الاستباقي ثقافة مؤسساتية مشتركة.

حضرات السيدات والسادة،

إن التحديات المناخية التي نواجهها اليوم تؤكد أن مستقبل التنمية في بلادنا سيبنى بقدر ما ننجح في تعزيز قدرة مجالاتنا الترابية ومدننا على الصمود والتكييف.

ولذلك، فإن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ستواصل بكل مسؤولية والتزام الإسهام في هذا الورش الوطني من خلال تطوير سياسة ترابية أكثر توازنا وتخطيط عمراني وقائي واستشرافي وسكن أكثر استدامة ومدن أكثر قدرة على مواجهة تحديات المستقبل.

إننا ونحن نستحضر الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، نجدد التزامنا بمواصلة العمل إلى جانب مختلف القطاعات والمؤسسات من أجل ترسيخ نموذج تنموي يجعل من الإنسان محور التنمية ومن المجال رصيدا استراتيجيا ومن الاستدامة والمرونة أساسا لكل سياسة عمومية.

فمواجهة التغيرات المناخية ليست مسؤولية جيل واحد ولا قطاع واحد، وإنما هي مسؤولية وطنية مشتركة ورهان حضاري، يتطلب تضافر الجهود وتكامل السياسات واستشراف المستقبل بالثقة والمسؤولية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

كلمة السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، سيقدمها بالنيابة عنها السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل، في حدود 21 دقيقة.

تفضل السيد كاتب الدولة المحترم.

السيد هشام صابري كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل، نيابة عن السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أشاركم اليوم في هذه الجلسة السنوية الهامة المخصصة لتقييم السياسات العمومية في مواجهة آثار التغيرات المناخية، وهو موضوع لم يعد يندرج ضمن القضايا البيئية فقط، بل أصبح في صلب رهانات الأمن المائي والغذائي والطاقي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز صمود الدول والمجتمعات.

كما أود في بداية كلمتي هاته أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مجلسكم الموقر على التعاون والتنسيق الدائم من أجل الرفع من العمل البرلماني، وفي انسجام تام مع توجيهات وسياسات قطاعية لها من الأهمية بمكان، تخدم تطلعات المواطن وتحقق الغايات المرجوة من السياسات العمومية.

وهي مناسبة لأعبر لكم عن بالغ الامتنان والشكر لرئيس المجموعة الموضوعاتية وباقي أعضائها على المجهود الجبار الذي قامت به، وعلى الخلاصات والتوصيات الهامة التي ستساهم في تسريع وثيرة الإصلاح التنموي المستدام.

كما تعلمون، يعد المغرب من بين الدول التي ساهمت في بلورة وعي عالمي بشأن التغيرات المناخية، فقد وقعت المملكة المغربية على اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن التغير المناخي سنة 1992، وصادقت عليها سنة 1995، كما صادقت تواليا على بروتكول كيوطو سنة 2002 واتفاق باريس سنة 2016.

علاوة على استضافة مؤتمر الأطراف مرتين، شكلتا محطتين فارقتين في المسار الدولي مؤتمر الأطراف السابع (COP7) سنة 2001 والذي مهد لتفعيل بروتكول كيوطو ومؤتمر الأطراف الثاني والعشرين (COP22) بنفس المدينة سنة 2016، والذي شكل محطة حاسمة للشروع الفعلي في تنفيذ اتفاق باريس.

وانسجاما مع التزاماتنا الدولية، تشارك المملكة المغربية بفعالية في بلورة الآليات الأممية للتمويل المناخي والشفافية المناخية من قبيل الصندوق الأخضر

للمناخ والصندوق العالمي للبيئة وصندوق التكيف، ونظام القياس والابلاغ والتحقق (MRV[1])، كما تعمل حاليا على تفعيل المادة السادسة من اتفاق باريس المتعلقة بأسواق الكاربون بما يفتح آفاقا جديدة لتمويل التزاماتنا مناخية.

وبالرغم من المجهودات المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة التغير المناخي، إلا أنها لا تزال غير كافية، بحيث سجلت السنتين الماضيتين ارتفاعا مهولا لدرجة الحرارة مع تجاوز تركيز الغازات الدفيئة عتبة 420 جزءا في المليون مكافئ ثاني أوكسيد الكاربون، وهو ما يضع العالم على مسار احتباس حراري يقدر بـ 2.7 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، مع ما يترتب عن ذلك من تضاعف للظواهر المناخية المتطرفة من موجات الحرارة والفيضانات والجفاف، التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للدول الأفريقية.

فبالرغم من أن انبعاثاتها تمثل أقل من 4% من الانبعاثات العالمية، فإن القارة الإفريقية تتحمل أعباء اقتصادية واجتماعية جسيمة، إذ تخصص ما يفوق 5% من ناتجها الداخلي الخام لمواجهة آثار التغير المناخي، ويجسد هذا التناقض الصارخ حجم اللاعدالة المناخية التي تعانيها القارة، ويؤكد مشروعية المطالب المناخية التي تدافع عنها بلادنا في مختلف المحافل الدولية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المغرب يعد من بين الدول الأكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي، بحكم موقعه الجغرافي والمناخي الهش ومحدودية موارده الطبيعية، إضافة إلى ارتباط استقرار قطاعات استراتيجية مثل الفلاحة والموارد المائية والسياحة بشكل وثيق بالظروف المناخية.

وقد أصبح هذا الاستقرار رهينا بتقلبات ومخاطر مناخية متزايدة، تؤثر على أدائها واستمراريتها، ولعل الأرقام خير شاهد على حجم هذا التحدي.

لذا، اسمحوا لي، أن أستعرض أمامكم بعض المؤشرات التي تعكس بوضوح الآثار التي تواجهها بلادنا.

واستنادا للتقرير الوطني الخامس حول التغيرات المناخية، فلقد عرف أكثر فتراته جفافا منذ ستينيات القرن الماضي بين سنتين 2019 و2022، حيث بلغ العجز المطري المتوسط حوالي 32%.

وفي سنة 2022 سجل المعدل التراكمي للتساقطات حول 102 ملميتر أي بانخفاض قدره 46% مقارنة بالمعدل العادي، في حين شهدت سنة 2023 عجزا بلغ 55% خلال شهر يناير، وارتفع إلى 80% خلال شهري مارس وأبريل، مما يجعل هاذ السنة أكثر عجزا في التساقطات منذ سنة 1980 على الأقل.

واستنادا لنفس التقرير، فقد تراجعت حصة الفرد من المياه سنويا من 2560 متر مكعب سنة 1960 إلى حوالي 620 متر مكعب سنة 2020، مما يقترب من عتبة الندرة المطلقة المقدرة بـ 500 متر مكعب للفرد سنويا.

غير أن أهم ما يكشفه الواقع المناخي اليوم، هو التحول العميق في التغير المناخي، حيث أصبحنا أمام تناوب سريع بين الندرة والوفرة، فبعد سنوات من الخصاص المائي، شهدت بلادنا خلال الأشهر الأولى من سنة 2026 تساقطات مطرية وثلجية استثنائية، رفعت بشكل ملموس الواردات المائية ونسبة ملء السدود.

غير أن هذه المؤشرات الإيجابية لا ينبغي أن تحجب حقيقة أساسية، وهي أن التغير المناخي لا يقتصر على انخفاض التساقطات، بل يتمثل أيضا في تزايد حدتها وعدم انتظامها، مسببة فيضانات محلية وضغوطا متزايدة على البنيات التحتية.

وفي هذا السياق، اختار المغرب بقيادة جلالة الملك نصره الله، اعتماد مقاربة استباقية تقوم على جعل العمل المناخي رافعة للتنمية المستدامة، وليس مجرد استجابة لالتزامات دولية.

وقد راكم المغرب خلال السنوات الأخيرة، تجربة رائدة على المستوى الإفريقي والدولي في مجال الحكامة المناخية، من خلال منظومة وطنية متكاملة ترتكز على:

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتي تمثل مشروعا مجتمعيا حقيقيا، يرتكز على ست مجالات للتحول، تهدف إلى تحقيق الأمن المائي والطاقي والغذائي وضمان مجالات ترابية مستدامة وشاملة، وإرساء اقتصاد منخفض الكاربون منتج للثروة وفرص الشغل؛
- المخطط الوطني للمناخ؛
- المخطط الوطني الاستراتيجي للتكييف؛
- خارطة الطريق الوطنية نحو اقتصاد منخفض الكاربون في أفق 2050؛
- المساهمات المحددة وطنيا في إطار اتفاق باريس.

على المستوى المؤسساتي، يتم التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين من خلال اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي.

كما يتم هذا التنسيق عبر مجموعات عمل موضوعاتية مشتركة، بتعاون وثيق مع وحدة المناخ بوزارة الاقتصاد والمالية، إضافة إلى النظام الوطني لجرد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومنظومة الرصد والإبلاغ والتحقق، بما يعزز الشفافية ويضمن الانسجام والتقائية مختلف السياسات القطاعية.

إن المساهمة المحددة وطنيا (CDN[2] 3.0) تعتبر نقلة نوعية في الطموح المناخي، حيث أعد المغرب النسخة الثالثة من المساهمة لفترة 2026-2035، والتي تترجم إرادة سياسية حقيقية لرفع مستوى طموح التخفيف مع إعادة حكامة مالية صارمة على مستوى التنزيل.

فهذه المساهمة لا تمثل مجرد مراجعة تقنية للأهداف السابقة، بل تعكس انتقال المغرب إلى جيل جديد من السياسات المناخية، قوامها الانتقال من

[1] Monitoring, Reporting, Verification.

[2] La troisième **C**ontribution **D**éterminée au **N**iveau **N**ational.

مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ والاستثمار.

وقد رفعت المملكة مستوى طموحها من 45.5% بحلول 2030 إلى 53% في أفق 2035، موزعة بين 21.6% التزاما غير مشروط، 31.4% التزام مشروط بتعبئة التمويل الدولي من خلال مجموعة مشاريع، تتضمن 90 مشروعا بتكلفة إجمالية تناهز 60 مليار دولار.

فيما يخص التكيف، أعد المغرب مشاريع في إطار (CDN 3.0) تعكس الاستجابة للهشاشة المناخية، حيث تم تحديد 80 هدفا قطاعيا، تترجم إلى 107 مشاريع بكلفة تناهز 36 مليار دولار، موزعة على 10 قطاعات استراتيجية تشمل الماء والتنوع البيولوجي والغابات والمناطق الساحلية والجبلية والواحات والصيد وتربية الأحياء المائية والصحة والتجهيز والنقل ورصد الأحوال الجوية والفلاحة والإسكان وإعداد التراب.

وتتميز هذه النسخة الثالثة، باعتماد مقاربة مبتكرة مندمجة موجهة نحو النتائج، تجمع بين الطموح المناخي والنجاعة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية، وذلك من خلال توفير أدوات تحليلية مثل معدل العائد الداخلي، ومتوسط تكلفة خفض الانبعاث حسب القطاع، لتقييم أداء الإجراءات المناخية وتحسين توجيه الاستثمارات وتعزيز إمكانية المقارنة بين أعلى المستويين الوطني والدولي.

كما تعكس هذه المساهمة توجها استراتيجيا، يجعل من الالتزامات المناخية، رافعة للتنمية المستدامة، عبر تعزيز المصداقية وتسهيل الولوج إلى تمويلات دولية واعتماد مقاربة ترابية تضمن توزيعا أكثر نجاعة للاستثمارات في مجال التكيف، وفق خصوصيات وإمكانات وأولويات التنمية بكل جهة.

بالإضافة إلى ذلك، تمت ملاءمة الطموح المناخي والبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2026-2028، بما يجعل الانتقال المناخي جزء من المالية العمومية، وهو ما يعزز ثقة الشركاء الماليين، وتم أيضا إدماج مبدأ الانتقال العادي عبر مسار تشاركي، شمل المؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والنقابات والجهات والنساء والشباب.

وإن من أولوياتنا الاستراتيجية في إطار تحسين قدرة المملكة على التكيف، أنه تم وضع المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف (PNSA[3]) والذي يشكل تتويجا لعمل تشاوري شامل، يرتكز على خمسة محاور:

- حكامة تدابير التكيف؛
- البحث والمعلومات وتبادل المعرفة؛
- التقييم والوقاية والحد من الهشاشة والمخاطر المناخية؛
- صمود الموارد والنظم البيئية الهشة؛
- وتأقلم القطاعات الإنتاجية.

كما حدد المخطط خمس (5) قطاعات إنتاجية ذات أولوية هي:

- الفلاحة والصيد البحري؛
- والسياحة المستدامة؛
- والصناعة؛
- وقطاع الطاقة.

وفي إطار تنزيل السياسة المناخية على المستوى الترابي، وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية بخصوص الجهوية المتقدمة، أعدت الوزارة مخططات ترابية للمناخ من مختلف جهات المملكة، ويجري حاليا تنزيل المخطط الوطني الاستراتيجي للتكييف، عبر مخططات جهوية للتكييف في خمس جهات نموذجية تهدف إلى تعزيز نظم المعلومات الجهوية وتحسين المعرفة بالمخاطر وإعداد مجموعة مشاريع أولوية قابلة للتمويل وتعزيز قدرة استثمار القطاع الخاص في هذا المجال.

وارتباطا بما سبق، فإن الانتقال الطاقي يعتبر فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز السيادة الطاقية، وتقوم الأولويات الجديدة للاستراتيجية للانتقال الطاقي على تسريع إنتاج الطاقات المتجددة، بحيث شهدت المملكة دينامية متسارعة وغير مسبوقة منذ أكتوبر 2021، فتم منح 66 ترخيصا، بطاقة إجمالية بلغت حوالي (6 جيغاواط) باستثمارات تناهز 55 مليار درهم، وتعكس هذه المؤشرات تسجيل نقطتي انعطاف رئيسيتين في مسار الاستثمار في الطاقات المتجددة بالمغرب:

1- التحول الهيكلي: الذي برز ابتداء من سنة 2023، حيث ارتفعت وتيرة منح التراخيص إلى مستوى غير مسبوق، إذ تم الترخيص لقدرات إجمالية بلغت (5.3 جيغاواط) خلال ثلاث سنوات فقط، مقابل (2 جيغاواط) خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2022، أي بمعدل سنوي يفوق 8 مرات الوتيرة السابقة.

كما ارتفع حجم الاستثمارات إلى ما يفوق 48 مليار درهم مقابل 28 مليار درهم خلال الفترة السابقة، بما يعادل أكثر من خمس أضعاف المعدل السنوي للاستثمار.

2- سنة 2026 شكلت سنة قياسية من حيث حجم المشاريع المرخصة، بعدما بلغت القدرة المرخصة 2760 ميغاواط باستثمارات تناهز 22 مليار درهم، مقابل معدل سنوي لم يتجاوز 306 ميغاواط و3.6 مليار درهم، خلال الفترة ما بين 2011 و2025، وهو ما يمثل قفزة نوعية بلغت حوالي تسع مرات على مستوى القدرات المرخصة وست مرات على مستوى الاستثمارات.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على تقوية مرونة الشبكة الكهربائية عبر التخزين ومحطات الضخ والربط الكهربائي والتوجه التدريجي نحو الخروج من الفحم، وجعل الهيدروجين الأخضر أولوية استراتيجية جديدة لتلبية الطلب

[3] **P**lan **N**ational **S**tratégique d'**A**daptation.

على الطاقة الصناعية.

ويتيح هذا الانتقال خلق فرص شغل وصناعات جديدة، إذ تشير تقديرات منظمة العمل الدولية، إلى أن الانتقال الطاقي سيمكن من خلق 24 مليون منصب شغل عالميا بحلول 2030، فيما تشير الدراسات الوطنية إلى إمكانية خلق 28 ألف منصب شغل صاف سنويا في اقتصادنا الوطني عبر تكنولوجيات رئيسية، مرتبطة بالطاقة الشمسية والريحية والنجاعة الطاقية.

كما يفتح هذا الانتقال آفاقا لصناعات جديدة كالهيدروجين الأخضر والجزئيات الخضراء، منظومة النقل الكهربائي وصناعة التدوير والاقتصاد الدائري، برفع نسبة تدوير النفايات إلى 49% بحلول 2050، مع الحرص على العدالة المجالية بين الجهات وتطوير كفاءات اليد العاملة الوطنية.

إن تحقق هذا الطموح، يستلزم رافعات تمويلية واضحة، فقد قدرت التكلفة الإجمالية لتنفيذ برنامج (CDN 3.0) بحوالي 96 مليار دولار خلال الفترة 2026-2035، 60 مليار دولار مخصصة لمشاريع التخفيف و36 مليار دولار لمشاريع التكيف.

وقد تمكن المغرب من تعبئة موارد مهمة عبر الميزانية العامة والمؤسسات الدولية وصناديق المناخ والشركات الثنائية متعددة الأطراف والقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، تمت تعبئة حوالي 500 مليون دولار، منذ اتفاق باريس على شكل هبات، في إطار التمويل المناخي، من خلال الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق البيئة العالمي وصندوق التكيف والتعاون الثنائي مع كل من ألمانيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة، وهو ما مكن من إنجاز مشاريع ميدانية في مجال الطاقة المتجددة والنقل المستدام، وتعزيز تكيف المناطق الهشة كالواحات والسواحل والنظم الغابوية والبنيات التحتية.

كما ساعدت هذه المشاريع في توفير الدعم التقني وبناء القدرات، من أجل إدماج التغير المناخي في السياسات القطاعية.

وقد استفادت مجموعة من الجهات من هذه التمويلات، من جهة فاس - مكناس بحوالي 33 مليون دولار، وجهة درعة - تافيلالت بحوالي 30 مليون دولار، وجهة مراكش - أسفي بحوالي 13 مليون دولار.

وبالموازاة مع ذلك، يعمل المغرب على تطوير الاستراتيجية الوطنية للتمويل المناخي وإعداد التصنيف الأخضر وإحداث منصة وطنية للتمويل المناخي، وتفعيل المادة 6 من اتفاق باريس لتطوير سوق الكاربون وجذب استثمارات منخفضة الكاربون.

كما يشكل القطاع الخاص، رافعة أساسية لهذا المسار، عبر مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحفيزات خضراء بتنسيق مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فضلا عن إشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني والشباب في التشاور والتوعية وتتبع تنفيذ السياسات المناخية.

وفي الختام، لا بأس أن نتقاسم معكم هواجسنا، بالرغم من هذه المكتسبات، لا تزال بلادنا تواجه مجموعة من التحديات، أبرزها:

- محدودية التمويل المناخي الدولي مقارنة بالحاجيات الوطنية؛
- تحديات الحكامة والتنسيق المؤسساتي بين القطاعات الوزارية والجماعات الترابية؛
- ضعف إدماج البعد المناخي في بعض السياسات القطاعية؛
- محدودية القدرات التقنية والبشرية وخصاص البنيات المناخية المحينة؛
- الإكراهات القانونية والتنظيمية المرتبطة ببطء إصدار بعض النصوص التطبيقية؛
- محدودية تعبئة القطاع الخاص والحوافز المالية والضريبية؛
- التحديات المرتبطة بنقل التكنولوجيا والابتكار؛
- وأخيرا، التفاوتات المجالية بين الجهات في القدرة على التخطيط والتنفيذ والتمويل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الأحداث المناخية التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة من توالي سنوات الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات، تذكرنا بأن العمل المناخي لم يعد خيارا ظرفيا، بل توجيها استراتيجيا يروم تعزيز صمود وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

ولإنجاح هذا المسار ورفع التحديات المناخية، يتطلب الأمر تضافر الجهود على المستوى الوطني عبر مقاربة تشاركية تدمج كافة الفاعلين من مؤسسات عامة وفاعلين اقتصاديين وماليين وهيئات المجتمع المدني والنقابات.

كما تستوجب تعزيز الدعم في إطار التعاون الدولي عبر تعبئة التمويلات اللازمة لتنزيل السياسة المناخية الوطنية بما في ذلك آليات التمويل المبتكرة.

وفقنا الله لما فيه خير للصالح العام، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

شكرا على مساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

<u>الملحق:</u>

مداخلة مسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

- **<u>مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:</u>**

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملاً بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر.

الموضوع المطروح اليوم يستمد قوته وراهنيته من منطلقات دولية وعالمية، ومستجدات ووقائع متسارعة، إنه تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها.

ولا أستهل مناقشتي لهذا التقرير دون التعبير عن تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء المجموعة على هذا المجهود الاستثنائي، ولكل السادة الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية المجموعة، كما أتقدم بالشكر الخاص للأخ رئيس المجموعة، الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل إلى هذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لتفعيل والنهوض بآلية الرقابة البرلمانية، والالتزام باختصاصاته وأدواره الدستورية في تقييم السياسة العمومية، يعتبر إنجازا مهما لهذا المجلس ويحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن موضوع التغيرات المناخية وجاهزية المتدخلين يستمد راهنيته وقوته من منطلقات دولية، خاصة في سياق التحديات البيئية العالمية الحالية، فقد احتل هذا الموضوع مكانة هامة ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، خاصة في الشق المتعلق بالعمل المناخي وحماية النظم البيئية.

كما أن تواتر الأزمات الجوية والأحداث المناخية المتطرفة جعلت كل العالم، وبلادنا على وجه الخصوص، أمام اختبارات وامتحانات واقعية، من توالي سنوات الجفاف، الإجهاد المائي غير المسبوق، والفيضانات المفاجئة، وهي تداعيات تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي والمائي. واليوم، في مواجهة هذه التقلبات، أكدت المؤشرات على ضرورة تسريع وثيقة اليقظة المناخية واستشراف المخاطر كرافعة لحماية المكتسبات وضمان التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مضامين التقرير، وبصفتي عضوا اعتز بالمساهمة في أشغال هذه المجموعة الموضوعاتية، فإنني أثمن عاليا وبكل فخر واعتزاز ما أسفرت عنه أعمالنا من توصيات سديدة وخلاصات استراتيجية دقيقة ومستشرفة للمستقبل.

إن التقرير الذي بين أيدينا اليوم لم يكتف بالمقاربات التقليدية الجاهزة، بل تميز بالجرأة والموضوعية في رصد وتحديد مستويات جاهزية مختلف المتدخلين، مقدما خريطة طريق متكاملة تنبني على ركائز أساسية، وفي مقدمتها تحقيق التكامل والالتقائية بين السياسات القطاعية، والقطع مع تداخل الاختصاصات بين الوزارات والمؤسسات العمومية.

كما توج التقرير مجهوده بالدفع نحو تبني خيارات مبتكرة ترتكز على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، ودعم البحث العلمي والابتكار، وهي كلها خلاصات وتوصيات نوعية تشكل قيمة مضافة حقيقية تدعم التوجهات الملكية السامية الرامية إلى تمنيع بلادنا ضد المخاطر المناخية.

كما أن اعتماد المجموعة منهجية الاستماع والانتقال إلى مقرات مجموعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية الاستشارية والمؤسسات العمومية المرتبطة بالبيئة والمناخ، يعكس بالملموس المقاربة التي ارتكزت عليها هذه الأخيرة في عملها، والتي أساسها الانصات المؤسساتي المنفتح، والعمل التشاوري التشاركي الذي لا يمكنه إلا أن يعطينا نتائج من قبيل هذا التقرير الرصين الذي بين أيدينا اليوم.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر، وأجدد التنويه بالسيد رئيس المجموعة، وبكل أعضائها وأطرها.

وأنوه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجالس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية المجموعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.